



## الجلسة العامة ٨٦

الثلاثاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

عَيَّنَتُ الأرجنتين، وبنن، وبيرو، وسيراليون، وفنلندا،  
وقيرغيزستان، وليتوانيا، أعضاء في لجنة المؤتمرات ابتداء من  
١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه  
التعيينات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن  
الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٧ (ح) من  
جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

## البند ٤٩ من جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية أثناء المرحلة الانتقالية المؤدية إلى  
الاستقلال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أن من المستحسن  
إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة السادسة والخمسين  
للجمعية العامة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات ملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ح) تعيين أعضاء لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/55/108)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما هو مبين في الوثيقة  
A/55/108، ونظرا لأن مدة عضوية الأرجنتين، وبلجيكا،  
وبنن، وجزر البهاما، وجمهورية إيران الإسلامية، وجورجيا،  
وليسوتو، ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،  
يلزم أن يعين رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة  
والخمسین ٧ أعضاء لملء الشواغر التي ستترتب على ذلك.  
وسيعمل الأعضاء الذين سيعينون على هذا النحو لمدة ثلاث  
سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

وبعد التشاور مع رؤساء مجموعات الدول الأفريقية،  
والدول الآسيوية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا  
ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا  
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد  
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات  
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وجهدوها الكبيرة، التي ساعدت على صياغة النص المعروض اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لجميع البلدان التي تبنت مشروع القرار هذا.

وأود أن أعلن أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار بعد صدوره: البرازيل وبيرو والجمهورية الدومينيكية ومصر.

كان هدفنا أثناء التفاوض بشأن مشروع القرار الحفاظ على توافق الآراء الذي تمتع به خلال السنوات السابقة. ومع ذلك كان من الصعب في هذه السنة بالذات الحصول على توافق في الآراء، حيث اختلفت البلدان اختلافا كبيرا في تقييمها لتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ عن الحالة في أفغانستان.

وألمانيا، من جهتها، تؤيد تماما جميع فقرات تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، وبوصفنا وسيطا وميسرا، اتضح لنا أنه لم يكن ممكنا التوصل في هذه السنة إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار يتضمن التأييد الكامل لتقرير الأمين العام. وإضافة إلى ذلك، شعر مقدمون هامون لقرار السنة الماضية أن عليهم أن يغيروا موقفهم خلال أيام. وفكر مقدمون هامون آخرون لقرار السنة الماضية جديا في سحب تبنيهم.

وتم التغلب في نهاية المطاف على ترددنا في تلبية طلبات العديد من الوفود بعدم تأييد التقرير عندما أبلغنا السيد فرانسيس فنديريل، المبعوث الشخصي للأمين العام لأفغانستان، بأنه يجذب بقوة التوصل إلى توافق في الآراء. وشدد السيد فنديريل على أنه يحتاج إلى تعاون جميع البلدان والأطراف الموجودة في الميدان. ولأن قصدنا كان دائما تعزيز ودعم عمل الممثل الشخصي للأمين العام، فإن رأيه مهّد الطريق لتوافق الآراء. ونحن اليوم بوسعنا مرة أخرى أن

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ٤٩ من جدول الأعمال.

البندان ٢٠ (تابع) و ٤٦ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(د) المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقارير الأمين العام (A/55/348 و A/55/393 و A/55/633)

رسالة من الأمين العام (A/55/348)

مشروع قرار (A/55/L.62/Rev.1)

تقرير اللجنة الخامسة (A/55/698)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا ليعرض مشروع القرار A/55/L.62/Rev.1.

السيد كاستروب (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أعرض مشروع قرار متعلق بأفغانستان في إطار البندين ٤٦ و ٢٠ (د) من جدول الأعمال. وكما كانت الحالة في السنوات السابقة، شارك أكثر من ٨٠ بلدا في المفاوضات. وأود أن أشكرها جميعها على إسهاماتها القيمة

وليس خافيا أن ما يطيل أمد القتال في أفغانستان الدعم العسكري الأجنبي الذي تحصل عليه الأطراف الأفغانية. إذ توجد إلى جانب كل فصائل محارب مشاركة أجنبية مستمرة. ولا يقتصر الأمر على الإمداد بالأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية، وإنما يتعداه إلى وجود مشاركة لأفراد عسكريين من الأجناب في الميدان. وأن مشروع القرار المقدم اليوم يدين بقوة الدعم العسكري الأجنبي المستمر للأطراف الأفغانية ويطالب كل الدول باتخاذ إجراءات حازمة لمنع أفرادها العسكريين من التخطيط أو المشاركة في عمليات قتالية في أفغانستان، وإلى سحب أفرادها فوراً وضمان وقف توريد الذخائر وغيرها من معدات الحرب. وأقولها بصراحة: إن هذا الشكل من التدخل من جانب حكومات معينة في الشؤون الداخلية لأفغانستان هو الذي يمكن كل من الجنابيين ويشجعهما على متابعة أهدافهما العسكرية والسعي إلى تحقيقها. وما لم يتوقف هذا التدخل، فإن الصراع الأفغاني الحالي سوف يستمر.

ووفقاً لقرارات سابقة بشأن أفغانستان، فإن مشروع القرار هذا يشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن الحل السلمي للصراع تكمن لدى الأطراف الأفغانية. كما يؤكد مشروع القرار على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل القيام بالدور المركزي في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي للصراع الأفغاني. وعلى الأمم المتحدة أن تيسر العملية السياسية التي تؤدي إلى تحقيق هدف الوفاق الوطني وإيجاد تسوية سياسية دائمة تشارك فيها كل أطراف الصراع من كل قطاعات المجتمع الأفغاني.

إن ألمانيا ما برحت تؤيد البعثة الخاصة للأمم المتحدة في أفغانستان بغية ضمان الدور الأساسي للبعثة في أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في أفغانستان. ويحدونا الأمل أن تؤدي هذه الأنشطة إلى وقف دائم لإطلاق النار وإلى تشكيل حكومة عريضة القاعدة، متعددة الأعراق،

نعرض مشروع قرار يبعث رسالة قوية إلى الأطراف الأفغانية المتحاربة وإلى جميع الدول المعنية بأن المجتمع الدولي يريد عودة السلام إلى أفغانستان.

وإني أشاطر الأمين العام رأيه في أن سنة ٢٠٠٠ كانت سنة صعبة بصورة استثنائية بالنسبة للأفغان. فعلى الرغم من مناقشات المجتمع الدولي المتكررة التي وجهها مجلس الأمن والجمعية العامة بعدم شن هجمات عسكرية، ظل الطرفان الأفغانيان يتقاتلان. ويبدو أنهما ما زالا يؤمنان بالحل العسكري، رغم كل الدلائل التي تشير إلى عكس ذلك.

وقبل سنة بالضبط، دعوت الطرفين الأفغانيين إلى تركيز طاقتهم على البحث عن السلام وعلى تعمير بلدهما. ومن دواعي الأسف، أنهما لم يستجيبا لدعوتي. والهجمات التي شنتها الطالبان في صيف هذه السنة زادت من سوء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان الخطيرة فعلا. وأدى هذا إلى فقدان أعداد ضخمة من الأرواح البشرية؛ وتدفقات اللاجئين؛ والتحرش؛ والتشريد القسري للمدنيين الأبرياء، خاصة النساء والأطفال؛ والاعتقال التعسفي للمدنيين.

وبالنظر إلى هذا الوضع الخطير، فإن مشروع القرار يدعو كل الأطراف الأفغانية مرة أخرى إلى الكف فوراً عن كل الأعمال المسلحة، ونبذ استخدام القوة والانخراط في حوار سياسي تحت رعاية الأمم المتحدة. ومع كل الحذر الواجب، نرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه طالبان والجيبهة المتحدة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، للدخول في عملية حوار دون شروط مسبقة من أجل وضع حد للصراع الأفغاني بالوسائل السياسية. ونتمنى للسيد فنديريل كل النجاح والحظ السعيد الذي يحتاج إليه لتنفيذ هذا الاتفاق، الذي هو إجراءي بحسب طبيعته، ولا يمكن إلا أن يشكل خطوة أولى على طريق طويل نحو السلام.

الجفاف في عام ٢٠٠١، وسوف تؤثر على حوالي ١٢ مليون أفغاني، منهم ما يتراوح بين ٣ و ٤ ملايين سيتأثرون بالجفاف بشدة. إن الحرب، والجفاف، والفقر المدقع وتوقف عجلة الاقتصاد، فضلا عن البطالة الجماعية، الذي زاد من شدته الافتقار إلى الحريات الأساسية وحقوق الإنسان الجوهرية، سوف تضع أفغانستان في قاع سلم التنمية البشرية [مقياس التنمية البشرية] في العام المقبل.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أؤكد على الأهمية الحيوية لاستمرار تدفق المساعدات الإنسانية من المجتمع الدولي لسكان أفغانستان والدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها في توفير المعونة لذلك البلد. وتشني ألمانيا على الأمم المتحدة لما تبذله من جهد في أفغانستان، ولكنها لا تزال، في الوقت نفسه، تشعر بقلق عميق إزاء الأحوال التي تقدم فيها المساعدات الإنسانية لذلك البلد. ومع أنه قد أحرز بعض التقدم في السنة الماضية، فإن أعمال التدخل من جانب الأطراف المتحاربة وتقييد الوصول إلى السكان المضارين، لا تزال مسألة تثير القلق. ويؤكد مشروع القرار هذا الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على ضرورة أن تبدي كل الأطراف المتحاربة مزيدا من الاهتمام لحقوق كل المدنيين في الحصول على مساعدات إنسانية.

ويعتري ألمانيا أيضا قلق شديد إزاء الأخطار المستمرة التي تواجه سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية في أفغانستان. إننا ندين بشدة أعمال العنف والترويع الأخيرة ضد موظفي الأمم المتحدة، ولا سيما القتل الوحشي لسبعة موظفين أفغان في الأمم المتحدة - كانوا يدعمون برنامج توعية بالألغام وكان قد قتلهم مسلحون غير معروفين. وفي هذا الصدد، ندعو سلطات طالبان إلى الاحترام والتنفيذ الكاملين للبروتوكول التكميلي لمذكرة التفاهم حول أمن موظفي الأمم المتحدة.

وتمثيلية بالكامل. ومنذ عامين، صادق قرار الجمعية العامة بشأن أفغانستان على اقتراح الأمين العام إنشاء وحدة منفصلة تعنى بالشؤون المدنية في إطار البعثة الخاصة للأمم المتحدة في أفغانستان. والهدف الأساسي لهذه الوحدة ردع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وتعزيز الاحترام للمعايير الإنسانية الدنيا في المستقبل. واليوم نرحب بنشر وحدة الشؤون المدنية التابعة للبعثة في ست مدن في أفغانستان. ونرحب أيضا بالحوار الجاري بشأن المسائل السياسية ومسائل حقوق الإنسان مع الممثلين الكبار للسلطات المحلية والإقليمية لكل من الجانبين الأفغانيين.

وتؤيد ألمانيا نية الأمين العام تعزيز القدرة السياسية للبعثة الخاصة للأمم المتحدة في أفغانستان وزيادة عدد مستشاريها العسكريين. وتؤيد أيضا أنشطة مجموعات الدول المهتمة، وبصفة خاصة مجموعة "ستة زائد اثنين"، لاستخدام نفوذها بصورة بناءة من أجل تعزيز السلام في أفغانستان. ونرحب بمبادرات السلام المختلفة لجهات أخرى بخلاف الأمم المتحدة، بما في ذلك الأطراف الأفغانية غير المشاركة في الصراع والشخصيات الأفغانية المستقلة التي تطالب بوضع حد للقتال.

إنه حقا لمن المخزن للغاية أنه يتعين عليّ أن أبلغ هذه الجمعية، مرة أخرى، أن آمالنا في تحسين الحالة الإنسانية في أفغانستان ذهب أدراج الرياح. بل على النقيض، استمر تفاقم الحالة في عام ٢٠٠٠. إن الصراع المستمر منذ ٢١ عاما دون انقطاع قد أوجد أحوالا اجتماعية - اقتصادية مزرية للسواد الأعظم من الشعب الأفغاني. ومرة أخرى نشعر بالقلق إذ نرى أن هجوم الصيف هذا العام قد أدى إلى تدمير متعمد آخر لا لزوم له، تدمير لسبل العيش والبنية الأساسية، مما أدى إلى تدفقات جديدة للاجئين والمشردين داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا البلد يواجه الآن أسوأ جفاف في تاريخه الحديث. ومنتظر أن تتزايد حدة آثار

أولاً، نطلب من الفصائل الأفغانية وقف القتال على الفور والدخول في حوار سياسي بدون تأخير وشروط مسبقة.

ثانياً، نطلب من جميع البلدان المشاركة في الصراع أن توقف دعمها العسكري لجميع أطراف الصراع.

ثالثاً، نطلب من جميع الفصائل الأفغانية أن توقف الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان، ولا سيما المتعلقة بالنساء والفتيات.

رابعاً، إن استمرار أنشطة المخدرات غير القانونية في أفغانستان، والاتجار غير المشروع بالمخدرات في أفغانستان، التي عادة ترتبط بالاتجار في الأسلحة وأنشطة إجرامية أخرى يشكل تهديداً كبيراً للبلدان المجاورة وله آثار سلبية خطيرة على أجزاء أخرى من العالم. لذلك يرحب مشروع القرار هذا باعتماد خطة العمل الإقليمية من قبل مجموعة "سته زائد اثنين" الرامية إلى القضاء على الإنتاج غير المشروع للمخدرات في أفغانستان والاتجار في المخدرات منها، ويطلب بقوة من جميع الأطراف الأفغانية وقف جميع أنشطة المخدرات غير القانونية.

خامساً، ما زالت الأراضي الأفغانية تستخدم في إيواء الإرهابيين وتدريبهم. وما زال الطالبان يوفرون ملاذاً آمناً للإرهابيين الدوليين، بمن فيهم أسامة بن لادن. وهم مستمرون أيضاً في السماح له وغيره من المرتبطين به بتشغيل شبكة من معسكرات تدريب الإرهابيين واستخدام أفغانستان كقاعدة لرعاية عمليات إرهابية دولية. وتأسف ألمانيا لعدم امتثال طالبان لقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) بعد مرور عام على اتخاذه. اليوم، يوشك مجلس الأمن على فرض جزاءات أشد على طالبان. وعلى هذا الأساس يطالب مشروع قرار الجمعية العامة هذا طالبان بقوة الكف عن توفير ملاذ آمن للإرهابيين الدوليين، ووقف تجنيد

لسوء الحظ، تلقينا هذا العام مرة أخرى تقارير جديدة حول الاستعمال المستمر للألغام الأرضية في أفغانستان. إننا نأسف بشدة على هذه الممارسة. وتعطي ألمانيا أولوية كبرى للإلغاء الكامل لاستعمال الألغام الأرضية. إن تلوين مناطق شاسعة بالألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة يسبب معاناة لا داعي لها ويشكل عقبة رئيسية أمام الانتعاش والتنمية في أفغانستان وعائقاً خطيراً لإعادة اللاجئين والمشردين داخلياً لوطنهم.

وتظل ألمانيا تشعر بقلق شديد إزاء وضع النساء والفتيات في أفغانستان، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الطالبان. وما زال التمييز على أساس النوع يمارس بشكل منتظم. وفي هذا الصدد، ندين القرار الصادر في تموز/يوليه عن سلطات طالبان الذي يقيد توظيف النساء في الأمم المتحدة، باستثناء قطاع الصحة. وبالرغم من أنه لم يتم تنفيذه بشكل تام إلا أن مشروع القرار هذا يرفض بشدة ذلك القرار كمسألة مبدأ. كذلك يعلن مشروع القرار بوضوح تام أن المجتمع الدولي لا يقبل استبعاد النساء والفتيات من الحياة العامة. وفي الوقت نفسه، نلاحظ التقارير الصادرة عن منظمات تابعة للأمم المتحدة في أفغانستان تفيد بأنه تم إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بإمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والرعاية الصحية. ومع ذلك فالحالة لا ترضي. ولذلك نشجع جميع الأطراف، ولا سيما الطالبان، على القيام بخطوات إضافية تجاه منح النساء حقوقهن الأساسية المضمونة دولياً.

الصراع في أفغانستان له عواقب دولية على البلدان المجاورة، وكذلك على ما وراء المنطقة. اسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى رسالة مشروع القرار هذا.

السكان المدنيين أخيراً في استعادة السلام. وفي هذا الإطار، يوجد تحدٍ ثلاثي: إنهاء القتال، الدفاع عن حقوق الإنسان، والبحث عن حل سياسي للصراع.

إن استمرار الصراع المسلح هو المصدر الأساسي لقلق الاتحاد الأوروبي. ويجب التأكيد على أن هذا الصراع يؤدي إلى زعزعة الاستقرار إلى أقصى حد، لا في أراضي أفغانستان وحدها وإنما في المنطقة بأسرها. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق بصفة خاصة إزاء معاناة السكان المدنيين الناجمة عن القتال وهو يدين أي عمل مسلح يستهدف المدنيين. ومع التردّي المطرد للظروف الإنسانية، يشكل تزايد عدد النازحين واللاجئين عاملاً رئيسياً لزعزعة الاستقرار. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى وقف فوري للتزوح القسري، ويناشد من أجل السماح بعودة السكان إلى ديارهم بجرية.

وفضلاً عن ذلك، فإن الاتجار غير المشروع في المخدرات يذكي لهيب هذا الصراع، وهو أمر يشجبه الاتحاد الأوروبي بقوة. وبينما ينوه الاتحاد الأوروبي بأن الطالبان أصدرت مرسوماً في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ يحظر تماماً زراعة الخشخاش الذي يستخرج منه الأفيون، فإنه يراقب عن كثب شديد للوقوف على كيفية إنفاذ ذلك المرسوم. وهو يحث طالبان في هذا الصدد على تنفيذ ذلك المرسوم.

ويدعو الاتحاد الأوروبي أطراف الصراع على الامتناع عن تقديم أي مساعدة لتمويل المنظمات الإرهابية أو تدريبها أو حمايتها. وفي هذا الصدد، يحث طالبان على أن تمثل لقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) وأن تطرد أسامه بن لادن وفقاً لشروط ذلك القرار.

ومما يضاعف مأساة الصراع المسلح الاستخفاف بأبسط الحقوق. وبأسف الاتحاد الأوروبي لاستمرار انتهاك حقوق الإنسان ويدين استمرار عمليات الإعدام دون محاكمة، وخاصة المذابح التي ارتكبت ضد المسجونين في

الإرهابيين، وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين داخل أفغانستان، واتخاذ تدابير فعالة لضمان عدم استعمال الأراضي الخاضعة لسيطرتها في رعاية عمليات إرهابية دولية.

سادساً، تدهورت الحالة الإنسانية، التي يفاقمها أسوأ جفاف في ٣٠ عاماً وتدمير الاقتصاد وإعطاؤه الطابع الإجرامي، بشكل حاد لدرجة أنه، مثلما قال الأمين العام، "أدى معظم الأفغانيين شظف العيش والسعي بالكاد للبقاء". (A/55/633/para.80). ونأمل بإخلاء ألتدهور هذه الحالة بدرجة أكبر في المستقبل ونود أن نبعث برسالة إلى الشعب الأفغاني مفادها أننا ما زلنا نهتم بهم وبحقوقهم الإنسانية ومعاناتهم بعد أكثر من ٢٠ عاماً من الحرب.

وفي ختام كلمتي، أود الإعراب عن امتناننا للأمين العام، ولبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، ولا سيما الممثل الشخصي للأمين العام لأفغانستان، فرانسيس فنديريل، على جهودهم الحثيثة لتشجيع عملية السلام لأفغانستان. كذلك أود أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر جميع موظفي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة الإنسانية الآخرين الذين كانوا أو ما زالوا يعملون في أفغانستان على عملهم الممتاز في ظروف قاسية وغالباً غير مشجعة.

**السيد لفييت (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): أتشرف بالكلام باسم الاتحاد الأوروبي وتؤيد هذا البيان بلدان وسط وشرق أوروبا المرتبطة بالاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المشاركة تركيا وقبرص ومالطة، وأيضاً ليختنشتاين، بوصفها بلداً تابعاً لاتحاد التجارة الأوروبية الحرة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

لأكثر من ٢٠ عاماً ظل أبناء الشعب الأفغاني رهينة للحرب. وما نتج عن ذلك من عواقب إنسانية مروعة. وبعد أن أرهقتهم حرب أهلية كانوا هم ضحيتها الرئيسية، يطمح

سمنغان في أيار/مايو الماضي. وهو يدين أيضا الاحتجاز التعسفي والظروف غير المأمونة على الإطلاق التي يحتجز فيها المسجونين.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أن الصراع الأفغاني يطلق العنان لممارسة الاضطهاد على نطاق واسع على أساس ديني أو عرقي. وفي هذا الصدد، فإن البعد العرقي للصراع يبعث على القلق الكبير، نظرا لأنه يشكل فيما يبدو أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار القتال.

وبالإضافة إلى إدانة أعمال العنف هذه، فإن الاتحاد الأوروبي يشجب استمرار التمييز ضد النساء والفتيات. وهو يطالب الفصائل الأفغانية، ولا يسما طالبان، بأن تعترف بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وأن تحمي هذه المساواة وتعززها، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على فرص التعليم والعمل والرعاية الصحية. ويدين الاتحاد الأوروبي في هذا الخصوص المرسوم الذي صدر في تموز/يوليه ٢٠٠٠ بتحديد عمل النساء الأفغانيات في الأمم المتحدة وفي المنظمات غير الحكومية.

ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على التزامه الشديد باحترام سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. وهو يأسف للتدخل العسكري في الشؤون الداخلية لذلك البلد من جانب أطراف غير أفغانية، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام في الفقرتين ١٨ و ٢٣. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على تأييده التام للملاحظات والتوصيات التي وردت في تقرير السيد كوفي عنان.

وختاما، يمنح الاتحاد الأوروبي تأييده الثابت، فضلا عن مشاركته في تقديم مشروع القرار الذي أعدته ألمانيا، والذي عرضه السفير دييتر كاستروب بلاغة شديدة. ومن دواعي الارتياح أن تتمكن الجمعية العامة من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. ويتناول مشروع القرار بالتفصيل أعمال العنف التي لا يمكن أن تتسامح بشأنها، والحلول السياسية التي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمها للأطراف. ويعبر مشروع القرار مرة أخرى هذا العام عن الاهتمام الدائم الذي ينبغي أن يكرسه أعضاء هذه الجمعية لتسوية صراع ظل محتمدا لأمد طويل.

إن الاتحاد الأوروبي هو المانح الرئيسي للمعونة الإنسانية لأفغانستان على مدى سنين طويلة. وهو يأسف لتدهور المخيف للحالة الإنسانية في البلاد. وفضلا عن ذلك فإنه يناشد طالبان احترام تعهدهم بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية. ونظرا لأن الظروف المواتية لتوفير المعونة الإنسانية تتسم بصعوبة خاصة، فإننا نطالب أطراف الصراع بأن تضمن وصول المعونة الإنسانية للسكان المدنيين بحرية ودون عائق.

إن هذا الصراع لا يمكن تسويته بالطرق العسكرية. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يحث الأطراف على التماس حل سياسي للصراع. وهو يطالب الأطراف، في هذا السياق، باحترام وقف إطلاق النار. وهو يؤيد الجهود التي يبذلها

إن هذا الصراع لا يمكن تسويته بالطرق العسكرية. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يحث الأطراف على التماس حل سياسي للصراع. وهو يطالب الأطراف، في هذا السياق، باحترام وقف إطلاق النار. وهو يؤيد الجهود التي يبذلها

الفقرة ٢٣ من تقرير الأمين العام (A/55/633)، في موسم القتال لهذا العام:

”وقد أمسكت طالبان بزمام المبادرة منذ البداية ... وقد بدأ القتال على نطاق واسع هذا الموسم في شمال كابل بهجومين قويتين قامت بهما قوات الطالبان في ١ و ٩ تموز/يوليه“.

ومما ذكرنا مرة أخرى بعدم جدوى العمليات العسكرية الهجمات المضادة الدفاعية التي شنتها قوات دولة أفغانستان الإسلامية وأدت إلى استعادة معظم الأراضي التي كانت قد فقدتها للطالبان.

ولا نزال مقتنعين بأن أي انتصار عسكري وغزو للأراضي في أفغانستان، وهي مجتمع متعدد الأعراق، أمر قصير الأمد للغاية ولا يؤدي إلى أي نتيجة. فلم تؤد سياسة الطالبان ذات التوجه العسكري وتوهمها إمكان تسوية الأزمة المعقدة في أفغانستان من خلال فوهة المدفع إلا إلى تدهور الحالة والحيلولة دون إحراز أي تقدم في المفاوضات. ومجمل القول إن السيطرة العسكرية على الفئات العرقية في مجتمع متعدد الأعراق من هذا القبيل لا يمكن أن تكون سوى وصفة لنشوب مزيد من الصراعات الدموية في نهاية المطاف.

واستناداً إلى الوقائع التاريخية، مع أن احتمال حدوث تقلبات على أرض الواقع وعلى الجبهات العسكرية قائم دوماً، لا يمكن لأي تطور عسكري أن يغير الحالة تغييراً جذرياً وقاطعاً، وأن يكون وسيلة لإحلال السلام، أو حتى فرضه، في أفغانستان. فقد ولى الزمن الذي كان فيه الغزو العسكري للأراضي يحدد النتائج، ولا تسمح حقائق المجتمع الأفغاني بسيطرة فئة عرقية على باقي الفئات.

ومن دواعي القلق العميق أن الهجمات التي شنها الطالبان مؤخراً، شأنها شأن مثيلاتها في الماضي، سببت ضحكاً هائلاً للمدنيين في شمال شرقي أفغانستان. ووفقاً للتقارير

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية)

(تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن شكري للأمين العام على تقريره الشامل لمختلف أبعاد الحالة في أفغانستان. ويعبر هذا التقرير، في جملة أمور، عن الجهود المستدامة والمتفانية التي يبذلها الأمين العام وكذلك الجهود التي يبذلها مثله الشخصي السيد فندريل، وزملاؤه في إدارة الشؤون السياسية وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، والتي تستهدف جميعاً تحقيق تسوية سياسية للأزمة الأفغانية. وإنني أشيد بالأمين العام وبالسيد فرانسيس فندريل لجهودهما، وأكرر التأكيد على استعداد حكومتي التام لتقديم كل دعم ممكن ومساعدة لهما في المهمة الشاقة التي تنتظرهما.

ومن المؤسف أنه خلال العام الذي تلى المناقشة السابقة بشأن أفغانستان في الجمعية العامة، لم تظهر الحالة في ذلك البلد أي علامة من علامات التحسن. فما زال طالبان مستمرين في سعيهم العقيم من أجل تحقيق المكاسب العسكرية مما يجعل كل الجهود التي تبذل لاستعادة السلم والأمن في أفغانستان غير مجدية.

ونتيجة ذلك استمرت محنة الشعب الأفغاني دون هوادة، وظل الاستقرار في المنطقة بعيد المنال، وتواصلت مختلف التهديدات الموجهة لأمن البلدان المحيطة بأفغانستان، وبقي العالم كله شاعراً بالخطر من جراء التهديدات القادمة من أفغانستان.

وخلال تلك الفترة، لم نلاحظ أي تغيير عملي في حلقة القتال الدائر في أفغانستان. وتابعت طالبان على أرض الواقع سياستها المتسمة بالزوع للقتال والتعنّت. وواصلت قيادة طالبان أنشطتها العسكرية أثناء الصيف المنصرم، استناداً إلى هذه السياسة الدائمة وفي ازدياد كامل للمطالب الدولية، وحاولت مستهزئة أن تستغل اللحظات الأخيرة قبل حلول فصل البرد لشن هجماتها الدورية. وكما أكدت

ثم حاجة ماسة إلى أن يواصل المجتمع الدولي التزامه إزاء أبناء الشعب الأفغاني وأن لا يدخر وسعاً في تزويدهم بالمساعدة الإنسانية.

وتتحقق مصالح بلدي على أفضل وجه من خلال إعادة السلام والهدوء إلى ربوع أفغانستان. فالالتجار في المخدرات، والإرهاب، والتطرف المنبثق من الصراع الدائر في أفغانستان تزعزع الاستقرار في المنطقة وتشكل تهديدات مستمرة للأمن الوطني ولمصالح البلدان المحيطة بأفغانستان، بما فيها بلدي. فقد حول تجار المخدرات المناطق الإيرانية المتاخمة لأفغانستان وباكستان إلى مرفأً للمخدرات غير المشروعة المهربة من البلدان المجاورة إلى الشرق، تمهيداً لعبور هذه الشحنات غير المشروعة إلى أسواق الاستهلاك في أوروبا ودول الخليج الفارسي.

وقد اشتبك بلدي لمدة سنوات في حرب باهظة التكلفة ضد تجار المخدرات المدججين بالسلح القادمين من بعض البلدان الشرقية. ويتسم هذا العمل غير المشروع وغير الإنساني بطابع معقد وانتقالي، ويفسد ما يؤدي إليه من اتساع نطاق الجريمة المنظمة الحياة الطبيعية في شرق إيران ويؤثر تأثيراً ضاراً على بقية البلد. وقد فقد ١٧٤ من أفراد مكافحة المخدرات الإيرانيين أرواحهم خلال العام الماضي في مواجهات مع التجار المسلحين، وتتجاوز التكلفة المقدرة لجملة مكافحة المخدرات هذا العام بليون دولار.

وخلال الاشتباكات المسلحة مع تجار المخدرات في مقاطعة خراسان الأسبوع الماضي، أطلقت الجهات العسكرية ووكالات إنفاذ القوانين الإيرانية سراح ٨٧ من الرهائن المحتجزين من قبل هؤلاء التجار.

وما برحت المناطق الواقعة تحت سيطرة طالبان أكبر مورد للخشخاش في العالم، وهم لا يريدون أي بادرة على أنهم قرروا التخلص من آفة المخدرات. ولا يفي تقلص

الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد شرد القتال العنيف بين الطالبان والتحالف الشمالي في شمال شرقي أفغانستان زهاء ١٥٠.٠٠٠ نسمة. ويوفر تقرير الأمين العام الأخير مزيداً من المعلومات عن محنة المدنيين الأفغان الذين أُجبروا على ترك ديارهم بسبب القتال الجاري في المناطق الوسطى والشمالية في الآونة الأخيرة.

ومما يثير الفزع أكثر من ذلك بكثير الطريقة التي تعامل بها الطالبان السكان الأبرياء في المناطق التي تقوم بغزوها. إذ يؤكد الأمين العام، في الفقرة ٧٨ من تقريره السنوي (A/55/633)، أن

”هناك تقارير عديدة تفيد بأن قوات طالبان تدمر البيوت وتحرقها وتنهب الممتلكات التي تعتبر ضرورية للبقاء. وتاريخ الصراع في أفغانستان حافل بعمليات استهداف المدنيين عن قصد وإلحاق الضرر بهم مما يفرض ضرورة محاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم البشعة.“

ويستطرد الأمين العام فيعرب عن بالغ القلق للتقارير الواردة عن عمليات الإعدام التي تتم في إجراءات موجزة والاعتقال التعسفي والسخرة التي يتعرض لها نزلاء المعتقلات.

وبحلول الشتاء تسوء حالة هؤلاء الأشخاص الذين طردوا من ديارهم على أيدي الطالبان ومن سبق تشريدهم. وبالنظر إلى ما يلقاه السكان المحليون على أيدي طالبان من معاملة شرسة ومتحيزة عرقياً بدرجة لا إنسانية، من العسير جداً توخي عودة المشردين إلى ديارهم ما دامت المنطقة تحت احتلال طالبان.

ورغم طعن سلطات طالبان بصفة منتظمة في مبادئ برجة المساعدة، كما يؤكد الأمين العام في تقريره، نرى أن

الأسلحة، وإنما هناك دور كبير يمكن أن يسهم به غير المقاتلين من الأفغان، سواء في داخل البلد أو خارجه، ويلزم إشراكهم في تقرير المصير النهائي لبلدهم“.

وبالنسبة لمتطلبات التسوية النهائية للصراع في أفغانستان، فإن أول شيء أساسي في رأينا هو أن تقر الأطراف المتحاربة وتعترف بأنه توجد حاجة ملحة ولا مفر منها في مجتمع أفغانستان المتعدد العرقيات إلى قيام حكومة متعددة العرقيات وذات قاعدة عريضة وشاملة للجميع.

ثانياً، النية الحسنة هي أمر حتمي في أية مفاوضات. ويتطلب هذا، بالتالي، أن تظهر الأطراف الإرادة السياسية. وقد برهنت الأدلة حتى الآن على وجود قصور في مثل هذه الإرادة السياسية من جهة طالبان. ففي السنوات القليلة الماضية لجأت قيادة طالبان مرارا إلى مجموعة من الأساليب في محاولة لكسب الوقت وانتظار حلول موسم القتال. ونأمل أن يكون طالبان مستعدين هذه المرة للتقيد بالتزامهم نحو التفاوض بحسن نية.

ثالثاً، علينا جميعاً فهم وقبول أن السعي المحموم من قبل طالبان لحل المشكلة بالوسائل العسكرية هو عبث ولا يمكن أن يؤدي إلى أي حل. وعند أخذ ذلك في الاعتبار، من المؤسف أنه في أثناء الهجمات الأخيرة اتخذت قضية مشاركة مواطنين غير أفغان في القتال إلى جانب قوات الطالبان موقعا أكثر بروزاً. وهذه هي إحدى القضايا التي تثير قلقاً كبيراً، ونحن نعتقد أن هذا عنصر متواصل وخطير يمكن أن يؤدي إلى انتشار الصراع إلى أبعد من حدود أفغانستان.

رابعاً، في ضوء سجل طالبان ينبغي أن يظل المجتمع الدولي يقظاً طوال الوقت وأن يشرف على العملية عن كثب. ومن الضروري أن يتفادى المجتمع الدولي إرسال

المساحة المزروعة بالخشخاش بنسبة ضئيلة قدرها ١٠ في المائة. بما جاء في مرسوم الطالبان الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ من خفض زراعة الخشخاش بمقدار الثلث. علاوة على ذلك، إذا أدخلنا في الحسبان الجفاف الشديد وأثره على الزراعة هذا العام، فقد نخلص إلى أن الطالبان لم يفعلوا شيئاً يُذكر للحد من تجارة المخدرات. ويعني هذا أن الطالبان حريصون على الاعتماد على الدخل الذي تدره المخدرات غير المشروعة في تمويل أنشطتهم المتعلقة بشن الحرب، وقد يستمر لذلك تدهور الحالة داخل أفغانستان وفي البلدان المجاورة.

وينبغي أن نرحب في هذا الصدد بالاجتماعات رفيعة المستوى التي عقدها مجموعة ”الستة زائد اثنان“ في مقر الأمم المتحدة، والدور النشط الذي تقوم به هذه المجموعة، الذي أدى، في جملة أمور، إلى اعتماد خطة عمل إقليمية ترمي إلى القضاء على الإنتاج غير المشروع للمخدرات.

ونرى أن التوصل إلى تسوية سياسية للصراع الأفغاني بهدف إقامة حكومة عريضة القاعدة، متعددة الأعراق، وتمثيلية هو السبيل الوحيد لإعادة السلم الدائم والشامل إلى ربوع أفغانستان. والسلام بدوره هو العلاج الوحيد للشروع التي يعاني منها الشعب الأفغاني وحيوانه. لذلك فإننا نعقد آمالاً كبيرة على الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويمثل الالتزام الذي أعربت عنه الأطراف الأفغانية مؤخراً بالدخول في عملية حوار بارقة أمل للجميع، وفوق كل شيء، للشعب الأفغاني البائس. في الوقت ذاته، نحن نتفق مع بيان الأمين العام، الوارد في الفقرة (١٤) من الوثيقة A/55/633، على أنه

”من الواضح أنه لا يمكن أن يكون معيار المشاركة في تشكيل مستقبل أفغانستان هو حيازة

وما زالت قضية الاغتيالات المأساوية لموظفي القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية ومراسل وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية في مزار شريف على أيدي قوات طالبان في آب/أغسطس ١٩٩٨ تنتظر البت فيها وما زالت بدون حل. وكما يعلم المجتمع الدولي ومجلس الأمن ذاته تمام العلم، ما برح طالبان يتجاهلون قواعد القانون الدولي وما زالوا مطالبين حتى الآن بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢١٤ (١٩٩٨)، الذي أدان تلك الجريمة، في الفقرة (٥)، وطلب من طالبان:

”التعاون مع الأمم المتحدة في التحقيق في تلك الجرائم بغية محاكمة المسؤولين عنها؛“

وأود التأكيد على أن جمهورية إيران الإسلامية عازمة بقوة على متابعة هذا الموضوع حتى الوصول إلى نهاية يتم فيها تحقيق العدالة. وما زال الأمل يحدونا في أن تواصل الأمم المتحدة جهودها القيّمة في هذا الصدد.

ويسعدنا أن نقدم مشروع القرار A/55/L.62/Rev.1، الذي يؤكد على التزام المجتمع الدولي بمعالجة الصراع الأفغاني. ونأمل أن يصغي الذين يعرقلون التسوية السلمية لهذا الصراع إلى الرسالة الواضحة الواردة في مشروع القرار، الذي تشارك في تقديمه حوالي ٨٠ دولة عضوا. كذلك أود تسجيل تقديرنا لممثل ألمانيا الدائم وزملائه على العمل الممتاز الذي قاموا به لصياغة مشروع القرار هذا.

**السيد سميت (أستراليا)** (تكلم بالانكليزية): تؤيد الحكومة الأسترالية بقوة الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل مبكر ودائم للصراع الطويل في أفغانستان. ونحن مستمرون في حث جميع الفصائل المشاركة في الصراع على وقف العنف وعقد اتفاق وقف إطلاق نار دائم وتشكيل حكومة قابلة للبقاء تمثل مصالح الشعب الأفغاني. كذلك ندعو جميع الأطراف في أفغانستان إلى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان

إشارات يمكن للأطراف المتحاربة أن تسيئ تفسيرها. ومن الضروري أيضا أن يكون المجتمع الدولي، الممثل في الأمم المتحدة، مستعدا للتحرك كلما وجد ذلك ضروريا، العمل على حرمان الطرف المولع بالقتال والمتعنت من الوسائل التي يحتاجها لخدمة أهدافه العسكرية والدبلوماسية على حساب استمرار معاناة الشعب الأفغاني وزعزعة استقرار المنطقة.

وفي السنوات القليلة الماضية، حاول بلدي جذب طالبان إلى علاقة إيجابية. وتحقيقا لذلك الهدف أقدمت الحكومة الإيرانية على فتح معبرين على الحدود إلى داخل مناطق يسيطر عليها طالبان، من أجل إيصال القمح والدقيق إلى الأفغان، من بين أمور أخرى، عندما كانوا في أشد الحاجة إليهما، وعلى تبادل وفود فنية عديدة بين الجانبين بهدف معالجة قضايا ملحة مختلفة. وفي الوقت ذاته، نعتقد أنه بينما نحاول جذب الطالبان إلى علاقة وتشجيع عملية السلام، لا يمكن ولا ينبغي تأجيل الحاجة لمعالجة قضايا معينة ملحة وعاجلة - مثل الإرهاب والتطرف وزراعة خشخاش الأفيون والاتجار بالمخدرات في المناطق التي يسيطر عليها الطالبان. هذه قضايا ذات أهمية كبرى بالنسبة لجيران أفغانستان والمجتمع الدولي. وإذا كان طالبان بالفعل صادقين في التزامهم بعملية السلام، فلا بد أن يتخذوا خطوات فورية لمعالجة تلك الشواغل. ينبغي أن يحمل المجتمع الدولي طالبان المسؤولية عن تلك القضايا وأن يستمر في معالجتها بشكل مواز مع العملية السياسية.

وفي ضوء التهديدات الأخيرة، نعتبر أنه من السخرية التامة أن يتم تحويل عملية السلام والمساعدة الإنسانية الدولية إلى درع يجهض الأعمال المشروعة التي يفكر فيها المجتمع الدولي والرامية إلى وضع حد للتعنت والترعة القتالية. ونعتقد أنه لا ينبغي السماح لطالبان باستخدام عملية السلام والمساعدة الإنسانية غطاء للهروب من الخضوع للمساءلة على المخدرات غير المشروعة والإرهاب.

ونطالب أعضاء المجتمع الدولي الآخرين زيادة مستوى الدعم المقدم لمساعدة اللاجئين في تلك البلاد.

وتؤيد أستراليا بقوة الجهود المعززة والأكثر تنسيقاً لمعالجة الوضع الإنساني في أفغانستان. إن مثل هذه الجهود ضرورية للتقليل من تحرك الناس خارج أفغانستان وتخلق الظروف المواتية للعودة الطوعية. واستجابة لهذا الاحتياج خصصت أستراليا ٢٦,٨ مليون دولار أسترالي لإنفاقها في فترة أربع سنوات على أنشطة المعونة والتي تهدف إلى التعامل مع وضع الأفغان واللاجئين العراقيين. وتم فعلاً تقديم ١,٧ مليون دولار من أجل القحط والوعون الغذائي لأفغانستان من خلال برنامج الغذاء العالمي، و ٥٠٠.٠٠٠ دولار أسترالي إضافي خصصت للتوعية بالألغام الأرضية وإزالتها. وكان الهدف الرئيسي لهذه المساعدة إبقاء الناس في ديارهم بدلاً من أن يجبروا على تركها وينضموا إلى العدد الكبير من السكان النازحين في المناطق الأخرى.

لقد أصبحت الحاجة ماسة إلى زيادة التزام المجتمع الدولي لدعم المبادرات لإيجاد حلول دائمة للاجئين الأفغان. وفي ظل الظروف المتغيرة داخل أفغانستان والتغيرات اللاحقة في متطلبات الحماية هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود في مجالات التسجيل وتقرير وضع اللاجئين للتوصل إلى حل دائم ومناسب بشكل أكبر للنازحين الأفغان.

إن الحل المناسب لأغلبية النازحين الأفغان يتمثل في إعادة توطينهم في الإقليم. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم ذلك بتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية لضمان العودة الآمنة والكرامة والمستدامة لأولئك الناس الذين يختارون العودة طواعية وللذين صمموا على عدم طلبهم للحماية تبعاً للقانون الدولي. وبالنسبة لأقلية صغيرة فإن الاندماج المحلي أو إعادة التوطين في بلد ثالث سيمثل استجابة أفضل لاحتياجاتهم الخاصة من الحماية. وعلى المجتمع الدولي أن

العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة والبنات. وندعو الطالبان إلى الامتثال الكامل بنصوص قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩).

تؤيد أستراليا جهود الأمم المتحدة بما في ذلك جهود مجموعة "ستة زائد اثنين" وجهود الممثل الخاص للأمين العام السيد فرانسيس فيندريل من أجل تحقيق تسوية تمثل مصالح جميع المجموعات الأفغانية. وتشجع أستراليا المناقشات بين كل الدول المجاورة لأفغانستان إدراكاً منها بأن الحل الشامل يتطلب تعاون هذه الدول.

وقد تم التعبير بشكل عملي عن دعم أستراليا للسلام والمصالحة في شروط المعونة الأسترالية والتي تشكل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها أمراً رئيسياً. وما برحت المرأة الأفغانية محور التركيز في المعونة الأسترالية وكانت جميع المشاريع التي تدعمها أستراليا تنسجم مع مبدأ الأمم المتحدة الهام وهو أنه يجب مشاركة النساء والفتيات في هذه البرامج والاستفادة منها.

وفي معرض تأييد وتبني مشروع القرار هذا A/55/L.62/Rev.1، تود أستراليا أن تسترعي الانتباه للمحنة الحالية التي يمر بها نحو ٢,٦ مليون لاجئ أفغاني يعيشون في الدول المجاورة لأفغانستان. ونود أن نلفت الانتباه إلى الحاجة الملحة لإيجاد حلول دائمة لهم. إن ٢.٦ مليون يشكلون أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم.

وتشني أستراليا على جهود حكومتي إيران وباكستان اللتين اضطلعتا بالجزء الأساسي من المهمة الرئيسية في تزويد ملجأ للاجئين الأفغان. وتسلم أستراليا بأن تقديم المعونة يمثل تحويلاً هاماً للمصادر من احتياجات التنمية الوطنية الملحة في كل من إيران وباكستان. وإقراراً بذلك، تفكر أستراليا حالياً بتقديم مستويات أعلى من المساعدة، مركزة بشكل خاص على مشكلة حركة اللاجئين وغيرهم من البشر عبر الإقليم.

تم التأكيد عليها بوضوح في تقرير الأمين العام المعنون "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين" (A/55/633).

إن جهود المجتمع الدولي المتواصلة لإدخال طالبان في عملية الحوار لإقامة حكومة ذات تمثيل واسع تعكس مصالح جميع الأفغان استمرت في كونها عبثا. والتقرير المشجع الوحيد هو: الاتفاق بين طالبان والجبهة المتحدة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر للدخول في عملية الحوار دون أية شروط مسبقة تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع حد للتراع الأفغاني بوسائل سياسية. ويبدو أنه للمرة الأولى قد تعهدت الأطراف كتابة بالتوصل إلى تسوية سياسية على أساس عملية المفاوضات الجارية.

غير أن حركة طالبان انتهكت هذا التعهد أيضا. ولم تتخل عن الأمل في حل التراع بقوة السلاح ولم تستجب حتى الآن لكثير من النداءات التي وجهها الممثل الشخصي للأمين العام، السيد فرانسيس فينديل، للموافقة على جدول الأعمال المقترح من أجل الحوار السياسي.

وإننا نشعر بقلق شديد إزاء تدويل التراع الأفغاني ومشاركة أعداد كبيرة من غير الأفغانين وبشكل خاص من حركة المدارس في باكستان. وهي لا تشارك بشكل فعال في القتال إلى جانب طالبان فحسب، بل تشارك أيضا في التخطيط والدعم اللوجستي لعملياتها العسكرية.

وقد أصبحت أفغانستان من دون شك دولة رئيسية في إنتاج المخدرات. و ٧٠ بالمائة من الإنتاج العالمي للمخدرات يأتي من أفغانستان. ونرحب بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة خطر المخدرات الأفغانية. ونعتبر أن الخطوة العملية الهامة تتمثل في وضع خطة العمل الإقليمية في أيلول/سبتمبر من قبل مجموعة "ستة زائد اثنين" مع المشاركة الفعالة لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات.

يدعم هذه النتائج بتقديم المساعدة لدول اللجوء الأول لاندماجهم المحلي وضمان وجود أماكن كافية لإعادة التوطين. إن توفير أماكن توطين بشكل خاص يشكل أمرا مهما إذا رغب المجتمع الدولي في إدارة تحرك اللاجئين في أنحاء العالم بشكل منظم لحمل الناس على استخدام خدمات مهربي الناس.

تحت أستريا بقوة الشعوب الأخرى الاستمرار في دعم احتياجات الشعب الأفغاني الإنسانية في أفغانستان والدول المجاورة والنظر في وضع آليات مثل "مجموعة دعم أفغانستان" لضمان تنسيق تلك الجهود. إن عدم القيام بذلك سيؤدي إلى مزيد من نزوح هؤلاء الناس ويشجع البعض لإيجاد حلول عن طريق الهجرة غير المشروعة وما يرافقها من أخطار وكلفة.

### السيد غراوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): يشعر الاتحاد بقلق خطير إزاء التراع المستمر في أفغانستان حيث تتبع فترات الهدوء العودة إلى الأعمال العدوانية العنيفة والمتزايدة. إن الحرب الأهلية التي استمرت لسنوات عديدة تسببت في معاناة لا توصف لأبناء أفغانستان وقد تسببت في عدد هائل من الوفيات والهجرة الجبرية للملايين اللاجئين والنازحين وأدت إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونتيجة لذلك تم تقسيم الدولة إلى معسكرات من الأحزاب المتحاربة. وقد تقهقرت إلى عقود واستبعدت من الحوار الدولي العادي.

وقد اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن مرارا قرارات تحدد بشكل واضح مسؤولية حركة طالبان عن استمرار التراع المسلح في أفغانستان وعن قيامها بنسف عملية السلام ولانتهاكهم الصارخ للقانون الإنساني وحقوق الإنسان وعن إنتاجها غير الشرعي للمخدرات والمتاجرة بها. إن كل هذه العوامل المدمرة ومسؤولية قيادة طالبان عنها قد

ومن الطبيعي أنه ينبغي للجزءات ألا تؤدي إلى زيادة معاناة المواطنين الأفغان العاديين. ونسمع أن الجزاءات المفروضة على طالبان تخلف، كما يتضح، آثارا إنسانية سلبية. ومن الواضح بجلاء أن أسباب الوضع الإنساني الأليم، وهو الآن على حافة الكارثة، تكمن في مكان آخر تماما. أولا وقبل كل شيء، يقع اللوم في استمرار القتال على طالبان. وهذا، إلى جانب أشد حالة من حالات الجفاف تصيب البلد خلال الثلاثين سنة الماضية، سيؤدي إلى زيادة تدمير البنية التحتية الاقتصادية التي استنزفتها الحرب بالفعل.

وفي هذا الوضع، وبدلا من التركيز على مساعدة سكان أفغانستان على البقاء في ظل هذه الظروف الصعبة، تجعل طالبان الوضع أكثر سوءا نتيجة لتصرفاتها وذلك بإحالة عبء رعاية الناس في بلدنا إلى المجتمع الدولي.

ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة للمحتاجين في أفغانستان. ونلاحظ أن هذه المساعدة ينبغي توزيعها بإنصاف، وفي المقام الأول للذين يعانون نتيجة القتال، فضلا عن الموجودين في المناطق التي أصابها الجفاف على أشد ما يكون.

وتشعر روسيا بالقلق لقيام طالبان بإعاقة أعمال موظفي المنظمات الإنسانية بدلا من تقديم المساعدة لهم وضمان أمنهم. والأمر الخطير أيضا هو أنهم لا يسمحون بوصول المساعدة المناسبة إلى مناطق الثوار وبذلك يستخدمون المساعدات الإنسانية لأهدافهم السياسية. ونرى أنه يجب أن نتجنب بشكل واضح هنا أي تمييز ويجب التأكيد من الالتزام بمبدأ وصول المساعدة الإنسانية بالتساوي لكل من يحتاج إليها.

ونؤمن أيضا في ظل هذه الظروف بأن المساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل على الصعيد الدولي ينبغي أن تعززا

إن نشوء خطر الإرهاب من الأراضي التي تسيطر عليها طالبان هو أمر خطير بشكل خاص. وأقيم هناك جسر دولي للإرهاب والتطرف ويقوم هناك عدد كبير من الفئات المرتزقة الدولية، وهي لا تشارك في القتال فحسب، بل تخطط لزعزعة الحالة في دول أخرى بما فيها الدول المجاورة.

ويقدم قادة حركة طالبان بشكل مكشوف الدعم المالي والعسكري وغيره من أنواع الدعم للمقاتلين الشيشان والأوزبيك والطاجيك والويفور وغيرهم من المتطرفين. ولعل أشهر إرهابي في العصر الحديث، أسامة بن لادن، ضيف عند طالبان. وبالرغم من العديد من الدعوات من المجتمع الدولي لتسليم هذا الإرهابي ووضع حد للدعم الذي يقدمه طالبان لمعسكرات تدريب الإرهابيين الدوليين في أراضيهم وإغلاقها، فإن طالبان يستمرون في سياساتهم الإجرامية.

واتخذ مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) الذي فرض نظاما للجزاءات الدولية على حركة طالبان. وقد تم إنذارهم منذ ذلك الوقت بإمكانية فرض جزاءات إضافية. ولسوء الحظ، يستمرون في تجاهل جميع دعوات المجتمع الدولي.

وتبرر نشاطات طالبان الخطيرة القيام بتضييق العقوبات ضد حركتهم - أي اتخاذ تدابير هادفة يمكن أن تشجع طالبان على التخلي عن دعمهم للإرهاب الدولي والبدء بإجراء حوار سياسي داخل أفغانستان نفسها ومع جيرانهم في العالم المتحضر بأكمله.

ونعتقد أنه من اللازم وقف تزويد نظام طالبان بالأسلحة على نحو واضح، وفرض حظر عسكري عليهم والحد من أنشطة بعثاتهم أو مكاتبهم في الخارج أو إغلاقها كاملا، وكذلك تجميد الأصول المالية لابن لادن وفرض حظر على تزويد المواد الكيميائية التي تستخدم في إنتاج المخدرات.

المشاكل إلحاحا وشغلا للبال التي تواجه المجتمع الدولي، والتطورات التي حدثت هناك مؤخرا هي مصدر قلق خطير.

وتركيا لها علاقات تاريخية وثقافية ذات جذور عميقة مع الشعب الأفغاني. ونعلق منتهى الأهمية على الحفاظ على سيادة البلد ووحدة أراضيه.

ونؤمن بأنه لا يمكن إيجاد حل عسكري للأزمة الأفغانية، وبأن الطريقة الوحيدة القابلة للتحقيق هي تشكيل حكومة ذات قاعدة واسعة وذات إثنية متعددة تحتضن كافة أحزاء المجتمع الأفغاني، وبأنه لا يمكن تحقيق سلام دائم في أفغانستان إلا بعد تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وهذا مطلب حاسم للبدء بإجراء مفاوضات هادفة.

وقد تفاقم الصراع القائم بفعل محاولات أحد الأحزاب للسيطرة على البلد عن طريق استخدام القوة ضد السلطة الشرعية. وهذا لا يساهم في استمرار الوضع الخطير في المنطقة فحسب، بل يوفر أرضا خصبة للتهديدات، مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والتطرف الديني، التي يمتد تأثيرها إلى ما وراء المناطق المجاورة لأفغانستان.

إن الوضع الشامل للبلد يتعارض بشكل صارخ مع المثل والمبادئ التي يحتضنها الميثاق. ولذلك، فإن الجهود التي بذلت للتوصل إلى حل للجانبين السياسي والإنساني للمشكلة لم تؤد سوى إلى الحد الأدنى من النتائج.

ونرى أن يكف المجتمع الدولي عن تجاهل العدوان القائم في أفغانستان وأن يتصدى بحزم لانتهاك الطالبان للمثل العليا الواردة في الميثاق. فقد حان الوقت لأن يتخذ المجتمع الدولي والأمم المتحدة موقفاً يتسم بمزيد من الإصرار وأن يضطلعا بخطوات فعالة لإنهاء معاناة الشعب الأفغاني والتهديدات التي تشكلها الحالة الراهنة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. ولا يزال أمام الأمم المتحدة دور محوري تؤديه في هذا الصدد، وينبغي لها أن تضاعف جهودها المبذولة لكفالة

جهود المجتمع الدولي لتحقيق حل سياسي عاجل. ومن الواضح أن تنفيذ مشاريع إعادة التأهيل لن تصبح ممكنة إلا عندما يتم إحراز تقدم حقيقي في الحل السلمي.

وتنوي روسيا، من جهتها، الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية للشعب الأفغاني أيا كانت. وقد قدمت وزارة الحالات الطارئة في روسيا منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠ المعونة الإنسانية إلى الشعب الأفغاني بمقدار مليوني دولار تقريبا وبلغ حجم المساعدات ككل حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ طن. وهذا يشمل المواد الغذائية والألبسة والخيام والبطانيات والصحون وغيرها من السلع الضرورية.

وقد تم اتخاذ قرار خاص في بداية هذه السنة لتزويد الأطفال بالطعام وكذلك الشعب الأفغاني بالأدوية بقيمة تزيد عن ١٠٠٠ ٠٠٠ دولار. وخصص مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار تقريبا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام لتقديم المساعدة إلى الناس في المنطقة الشمالية الشرقية من أفغانستان التي تتحمل وطأة القتال. وقد تم بالفعل تسليم الدفعة الأولى البالغة ٣٠ طنا من الأدوية.

ونحن على استعداد أيضا للمشاركة بطريقة عملية في برامج إزالة الألغام في أفغانستان إذا باتت السلامة المناسبة مضمونة وإذا توقف القتال.

ونعلق أهمية كبرى على اتخاذ مشروع القرار عن أفغانستان اليوم والذي شاركت روسيا في تقديمه. ونؤكد مجددا استعدادنا للعمل بشكل بناء مع جميع الأطراف المعنية للسعي في تعزيز حل سياسي سلمي للصراع في ذلك البلد على أساس القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن.

**السيد بامير (تركيا)** (تكلم بالانكليزية): إن الأزمة السياسية والإنسانية في أفغانستان هي واحدة من أكثر

الغذائية التي نقدمها لأشدّ الناس معاناة في أفغانستان كبيرة. وسوف نواصل مساندتنا لشعب أفغانستان في محنته.

ولا شك أن سكان أفغانستان يتوقون إلى إعادة بناء مستقبلهم في وحدة وتآلف. ولا تؤدي التجربة المريرة التي يمرون بها إلا إلى إثبات تطلّعهم إلى المصالحة الوطنية. وينبغي أن نعزز جميعاً هذا الشعور بالانبعاث من جديد. وتركيا مستعدة كعهدها للإسهام في تحقيق هذه النتيجة. ولهذا الغرض شاركت في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة.

**السيد كوباياشي (اليابان)** (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أوجه الشكر للأمين العام على تقريره عن هذا الموضوع، ولوفد ألمانيا على تنسيق مشاريع القرارات الهامة المعروضة علينا، والتي تعزز اليابان بالمشاركة في تقديمها.

ويساور اليابان بالغ القلق إزاء استمرار الصراع وتدهور الحالة الإنسانية في أفغانستان. فشعب أفغانستان يعاني أهوالاً لا توصف من جراء الآثار المجتمعة المترتبة على الصراع والكوارث الطبيعية. وهذه حالة لا يمكن تحملها.

وتعرب حكومة اليابان عن أسى آيات تقديرها لموظفي الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الذين يعملون دون كلل من أجل إيجاد تسوية للحالة وتقديم المساعدة لشعب أفغانستان. ونطلب إلى الأمين العام وإلى حكومات الدول الأعضاء ذات الصلة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان سلامة هؤلاء الناس وأمنهم وهم يضطلعون في شجاعة بواجباتهم، وكثيراً ما يكون ذلك في ظل ظروف متناهية الخطورة.

ويتعين إفهام الأطراف المتحاربة أن استمرار القتال لن يفيد أحداً وأن عليها اتباع النهج الذي يحقق أفضل مصلحة للشعب الأفغاني والمستقبل البلد. ونهيب بالأطراف المعنية أن تضع حداً للقتال وتسعى للتوصل إلى تسوية سلمية

وقف دائم لإطلاق النار. وسوف تنجح المبادرات الأخرى الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان في حالة الاضطلاع بها في تنسيق وثيق مع الأمم المتحدة.

ويساورنا قلق عميق من جراء انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز المرتكب ضد الفتاة والمرأة، فضلاً عن أعمال الأصولية الدينية في المناطق الخاضعة لسيطرة الطالبان. وقد أضاف استئناف الطالبان للقتال في تموز/يوليه الماضي مشاكل جديدة إلى الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان الخطيرة بالفعل على أرض الواقع مما أدى إلى مزيد من تشريد السكان المدنيين. وأفغانستان اليوم نهب للدمار. فقد دمرت الموارد البشرية والمادية، وتعرض حقوق غالبية أفراد شعبها وحرمانهم الأساسية للانتهاك الصارخ بصفة مستمرة. ومن الضروري تكثيف جهود المساعدة التي تقوم بها مكاتب ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في أفغانستان بغية تخفيف حدة الأوضاع التي يزرع تحتها الشعب الأفغاني وتعبئة المجتمع الدولي حتى يمد يد المساعدة بصفة عاجلة.

والأوضاع السائدة التي يواجهها هذا العدد الهائل من الأشخاص المشردين داخلياً تتسم بأبعاد مفرغة، وهؤلاء الناس في ميسس الحاجة إلى المساعدات الأساسية من قبيل الغذاء والمأوى والتدفئة والدواء. ولا بد من زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة لهؤلاء المشردين داخلياً، الذين يتركزون في المناطق الواقعة تحت إدارة الحكومة الشرعية لأفغانستان. علاوة على ذلك، ينبغي للأموال المخصصة لمشاريع تحسين وضع المرأة في منطقة الطالبان والتي يتعذر استخدامها لأسباب واضحة أن يعاد تخصيصها للنساء اللاتي يشاركن في الحياة الاجتماعية في شمال أفغانستان.

وقد قدمت تركيا المأوى للأسر النازحة في شمال أفغانستان، وهي عاكفة على تقديم المساعدة الإنسانية، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم. كما أن المساعدات

ونرحب خاصة بالاتفاق المبرم بين الطرفين المتحاربين على البدء بإجراء عملية حوار، الأمر الذي تأكد في رسائل منفصلة موجهة في شهر تشرين الأول/أكتوبر إلى السيد فنديل، الممثل الشخصي للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. فهذه تمثل خطوة أولى صوب تحقيق السلام، ونتطلع إلى أن يتمخض هذا الحوار عن نتائج إيجابية. وتعرب اليابان عن استعدادها لاستضافة هذا الحوار في المستقبل. ويزداد الدور الذي تضطلع به البعثة في كفالة استمرار الحوار بين الطالبان والجهة المتحدة أهمية الآن عن أي وقت مضى، ولا تزال اليابان على استعدادها للإسهام بأفراد في هذه البعثة.

وبغية دعم عملية السلام التابعة للأمم المتحدة من موقف محايد وتيسير إجراء الحوار بين الطرفين، اغتنمت اليابان عدة فرص لدعوة ممثلين للأطراف المعنية على مختلف المستويات إلى اليابان لتبادل الآراء. ونعتمز مواصلة بذل هذه الجهود في المستقبل، في تعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وتولي اليابان أهمية كبيرة لمساعدة أفغانستان لأسباب إنسانية ولأننا نعتقد أن المساعدة الدولية توفر للأطراف حافزاً للتوصل إلى تسوية سلمية. ونقوم بتقديم مساهماتنا بصفة رئيسية في إطار فريق دعم أفغانستان. وعلى وجه الخصوص، يعتبر برنامج أزرا وبرنامج أزرا الكبرى، اللذان نفذتا بمساهمات من الحكومة اليابانية، برنامجين واقعيين مخصصين لحالة معينة لإعادة اللاجئين بصورة طوعية وتنمية المجتمع، وقد أسفرا عن نتائج هامة.

ويجدونا الأمل في أن تبدأ الأطراف المتحاربة ببذل جهود مخصصة لتحقيق السلام، مدركة أن نطاق المساعدة الدولية سيظل محدوداً ما دام الصراع مستمراً. وتؤكد اليابان من جديد التزامها بتقديم مزيد من المساعدة لتنمية أفغانستان

عن طريق المفاوضات. ولا بد أن نؤكد من جديد أن الصراع الدائر في أفغانستان لا يمكن تسويته إلا من خلال المفاوضات وإقامة حكومة عريضة القاعدة متعددة الأعراق جيدة التمثيل. وينبغي للبلدان المعنية، وبخاصة البلدان المجاورة، ألا تتدخل في هذا الصراع، بل أن تستخدم نفوذها لدى الأطراف المتحاربة من أجل إنهاء القتال. ومن الأهمية بمكان أن يكف الجميع عن تقديم المساعدات العسكرية للأطراف المتحاربة أو تزويدها بالأسلحة، وأن يكفوا عن القيام بأي تدابير أخرى من شأنها إطالة أمد القتال.

ومن العوامل التي تدعو إلى الأسف الشديد في الحالة في أفغانستان عدم الثقة الذي يشكل حاجزاً بين الطالبان والمجتمع الدولي. فبالرغم من أن الطالبان قد أبدوا بعض التحركات الإيجابية استجابة للقلق الذي أعرب عنه المجتمع الدولي - بإعلان حظر إنتاج الخشخاش وبتاحة بعض السبل لتعليم المرأة على سبيل المثال - ما زال الحاجز المذكور مرتفعاً. ونهيب بالطالبان أن يسلّموا بضرورة تكوين علاقة قوامها الثقة الحقيقية مع المجتمع الدولي.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، لا يمكن قصر البرنامج الأفغاني على مسألة واحدة. فلا يتعلق الأمر بالصراع وحده، وإنما هناك أيضاً كثير من المسائل المتصلة به، منها المخدرات والإرهاب والدعم العسكري الذي تقدمه الدول الأجنبية وانتهاكات حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية والجزاءات. ولا يمكن حل هذه القضايا بتناول كل مسألة بمعزل عن غيرها. لذلك نشدد على ضرورة انتهاز المجتمع الدولي نهجاً شاملاً للتوصل إلى حل دائم للصراع الأفغاني. ومن هذا المنطلق، تدعم اليابان جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في أفغانستان، بما في ذلك عملية "سنة زائد اثنان"، وعملية روما، ومبادرة منظمة المؤتمر الإسلامي. ويجب أن تستمر هذه العمليات، مع المحافظة على علاقة مفيدة للجانبين مع عملية السلام التابعة للأمم المتحدة.

أبلغوا عن رؤيتهم غير المتوقعة، بالقرب من كابل، لوحدة تدريب أجنبية تضم عدة مئات من أشخاص مجهولي الهوية.

وكذلك اعترف السيد بايك، المقرر الخاص السابق المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، بوجود الباكستانيين ومراكز تدريب الإرهابيين في أفغانستان.

وعلاوة على ذلك، تشير الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (A/52/358) إلى وجود مقاتلين أجانب في أفغانستان وتذكر أن عددا من السجناء الذين أُلقت القبض عليهم القوات المسلحة لجمهورية أفغانستان الإسلامية قد اعترفوا، أثناء التحقيق الذي أجرته معهم بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، بأنهم أتوا من أماكن مختلفة في باكستان. ومعركة تالوكان، التي جرت في الصيف الماضي واستمرت ٤٠ يوما، لم تشنها الطالبان وحدها ولكن شنها باكستانيون مسلحون، بمن في ذلك عناصر من الجيش الباكستاني النظامي، بالإضافة إلى أحزاب آخرين من بلدان مختلفة. وما من شك في أن المستشارين الباكستانيين أكدوا للطالبان أنها إذا ما شنت تلك المعركة، ستمكن من الاستيلاء على مقر الأمم المتحدة، وأنه، نتيجة لذلك، لن يبقى أحد في الجمعية يمكن أن يتكلم عن أفعالها. وأجبرت معركة تالوكان عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال على مغادرة ديارهم. ويجب على أولئك اللاجئين الآن أن يتحملوا مشقات الشتاء في مخيماتهم.

وقد أعلن الجنرال مشرف، قائد الانقلاب العسكري الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، نفسه الرئيس التنفيذي لباكستان. وقال - وأنا هنا أشير إلى الوثيقة A/54/945 المؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ - إن سياسة باكستان المؤيدة للطالبان تعود إلى أن الطالبان تنتمي إلى مجموعة البشتون العرقية. وادعى أن المصالح الأمنية الوطنية

ما أن يتحقق السلام وتتم تشكيل حكومة تمثيلية عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق.

ومن دواعي الأسف، أنه بينما نقف هنا في الأمم المتحدة لمناقشة الحالة في أفغانستان، لا يزال شعب ذلك البلد يتحمل مشقات هائلة. ومن أجل هذا الشعب، تعترم اليابان التعاون بأقصى ما يمكن لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

**السيد فرهدي (أفغانستان)** (تكلم بالفرنسية): منذ أن نظرت الجمعية العامة آخر مرة في الحالة في أفغانستان بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ واتخذت القرار ١٨٩/٥٤، زادت كثيرا المشاركة المباشرة من أفراد الجيش الباكستاني والمقاتلين غير الأفغان في الصراع الحالي في أفغانستان.

وأخذ المجتمع الدولي يصبح أكثر وعيا بالمشاركة المباشرة للجنود والضباط الباكستانيين في الصراع المسلح الجاري في أفغانستان. وقد أوضح الأمين العام، في آخر تقرير له عن أفغانستان، المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/55/633)، في الفقرتين ٢٣ و ٨١، أن عددا كبيرا من المقاتلين غير الأفغان، وبصفة أساسية من باكستان، يقاتلون إلى جانب الطالبان. ويذكر الأمين العام أيضا في ذلك التقرير أن هناك تورطا خارجيا في تخطيط العمليات العسكرية للطالبان وتوفير الدعم اللوجستي لهم. ذلك هو الدور الذي تضطلع به القوات المسلحة الباكستانية.

وهذه الملاحظات التي أوردتها الأمين العام تشير بوضوح إلى وجود ضباط وعناصر باكستانية مسلحة أخرى تشترك بنشاط في القتال في أفغانستان، إلى جانب الطالبان. غير أن محتويات آخر تقرير للأمين ليست شيئا جديدا. فالواقع أن الأمين العام ذكر في الفقرة ١٨ من تقريره المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ أن مسؤولي الأمم المتحدة

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بتعميم رسالة تقول إن الأمين العام قد أخطأ عندما قال إن هناك عددا كبيرا من المقاتلين الباكستانيين يقاتلون إلى جانب الطالبان، وإنه أخطأ عندما قال إن الباكستانيين لا يشاركون بدور نشط في المعارك فحسب، وإنما يقدمون المساعدة الاستراتيجية والسوقية للعمليات العسكرية التي يشنها الطالبان.

ومرة أخرى، نحن نطلب من مجلس الأمن أن يرسل لجنة تحقيق إلى أفغانستان وأن تقوم هذه اللجنة بزيارة الأسرى غير الأفغان - بمن فيهم الباكستانيون - والتحقق من وجود تدخل أجنبي في أفغانستان. فإذا كانت باكستان مخلصه وبريئة، وتنكر مشاركتها المباشرة في الصراع المسلح، فعليها أن تنضم إلينا في المطالبة بإجراء هذا التحقيق.

إن هذا العام الذي يقترب من نهايته قد أثبت أننا كنا محقين في آراءنا التي أعربنا عنها مرارا وتكرارا خلال السنوات الأربع الماضية فيما يتعلق بالخطر الذي تمثله الطالبان والمغامرة العسكرية التوسعية لباكستان، بالنسبة للسلام والاستقرار في المنطقة. وإن تصاعد حدة التوتر في أفغانستان هو نتيجة مباشرة للتدخل الباكستاني. وقد أصبحت آثار هذا التدخل ملموسة بشكل متزايد في جنوب آسيا ووسط آسيا. وقد أعربت بلدان المنطقة عن قلقها إزاء ذلك في الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وعلى أساس ما أعلنه الأمين العام، نعتقد أن بوسعنا أن نؤكد أن هناك روابط أيديولوجية، وتنظيمية، وسياسية وعسكرية وثيقة بين شبكة الإرهابيين الدوليين وبين مديرية الاستخبارات الباكستانية (آي إس آي)، وهي دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية. والمدارس الدينية الباكستانية، المعروفة، باسم المدارس، هي مراكز للتلقين والتنظيم تستخدمها الاستخبارات الباكستانية لتدريب المقاتلين على القيام بأنشطة عسكرية. وهكذا، ففي

لباكستان تقتضي هذا الدعم، لأسباب سكانية وجغرافية معا.

وقد دهشت دولة أفغانستان الإسلامية لذلك التصريح - فهو اعتراف لم يسبق له نظير في تاريخ السياسة الباكستانية الخارجية. وأفغانستان بلد متعدد الأعراق يقع في قلب القارة الآسيوية. وأي ادعاء أجنبي يتناول مجموعة وطنية أفغانية معينة أو أي دعم لها، لا يمكن أن ينشأ إلا من قصد خطير للغاية. فكل الجماعات العرقية الأفغانية، بما في ذلك البشتون، توحدتها بصورة قوية عوامل التاريخ والجغرافيا. وتميز ذلك التاريخ بوحدة جميع الأفغان ضد أي غزو عسكري أجنبي. وقد أعلن أشخاص بارزون من البشتون في أفغانستان رفضهم بالفعل لتصريح الجنرال مشرف.

وليست هناك جماعة عرقية لها الأغلبية العديدة المطلقة في أفغانستان، البلد الذي تستخدم فيه ٣٤ لغة مختلفة. وليس لأي أحد من حيران أفغانستان الحق في أن يجرس جماعة عرقية ضد أخرى. فذلك لن ينتج عنه إلا الإضرار بوحدة الدولة وسلامتها الإقليمية، فضلا عن عدم الاستقرار الإقليمي، وأي عمل من هذا القبيل ينبغي أن تدينه الجمعية العامة. وهذا صحيح ليس في الحالات التي يكون فيها لهذا الدعم لجماعة عرقية معينة ضد جماعة أخرى أبعاد عنصرية ولغووية وطائفية فحسب، ولكن أيضا في الحالات التي يستخدم فيها هذا الدعم ذريعة لتدخل عسكري توسعي، في محاولة لبعث الروح في فكرة لانسروم الشيطانية.

إن المشاركة المباشرة والواسعة النطاق للباكستانيين في الصراعات المسلحة في أفغانستان معروفة الآن جيدا في العالم كله. ولقد قدمت عدة شواهد على ذلك من خلال النصوص التي استشهدت بها في السابق ردا على الحملة الدعائية التي شنتها بعثة باكستان لدى الأمم المتحدة في ١١

الفضائح التي ترتكبها الطالبان ضد الشعب الأفغاني في البيانات التي أدلينا بها في اللجنة الثالثة. وتقرير السيد كمال حسين، المقرر الخاص للجنة المعنية بحقوق الإنسان، والوارد في الوثيقة A/55/346 هو خير شاهد على ذلك.

وإننا نقدر أيما تقدير الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، إلى جانب الجهود التي يبذلها بلا كلل السيد فرانسيس فنديريل، الممثل الشخصي للأمين العام، وأعضاء مجموعة "الستة زائد اثنان" - فيما عدا باكستان، بطبيعة الحال - الذين يبذلون جهوداً مخصصة من أجل تحقيق سلام دائم في أفغانستان. ودولة أفغانستان الإسلامية، إذ تدرك مبدأ تسوية الصراعات سلمياً، تود مخصصة أن تقوم في بلدنا حكومة تمثيلية بالكامل، متعددة الأعراق، وعريضة القاعدة. وتود أفغانستان أيضاً أن تقيم علاقات طيبة مع كل البلدان المجاورة بما في ذلك باكستان، على أن تستند هذه العلاقات إلى التعاون الودي والاحترام المتبادل.

وفي مشروع القرار، نقرأ عبارة لوية حركة ومعناها اجتماع شعبي كبير. ودولة أفغانستان الإسلامية تؤيد مشروع القرار هذا. ومع ذلك، فقد أعرب الطالبان عن معارضتهم له، لأنه يتعارض مع أيديولوجيتهم إذ يقضي بأخذ آراء الشعب في الاعتبار. فالطالبان يؤمنون بالهيمنة العسكرية على البلاء - حتى وإن تحققت هذه الهيمنة من خلال تدخل جيش أجنبي وبالدهول في تحالف مع الإرهاب الدولي.

إن وسائل الإعلام الدولية لم تتوقف أبداً عن تكرار القول إن ثلاثة بلدان هي التي اعترفت بالطالبان. وفي حقيقة الأمر، أن باكستان وحدها هي التي أوجدت طالبان، وهي بذلك البلد الوحيد الذي يعترف بهم. وقد رفضت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة دوماً إنشاء سفارة في كابل المحتلة. كما أن المملكة العربية السعودية قد سحبت طاقم

تموز/يوليه ١٩٩٩، ويعد انسحاب الجنود والمقاتلين المتطرفين من منطقة كارغيل في كشمير، تم نقل بعض هؤلاء المقاتلين بالشاحنات العسكرية الباكستانية إلى شمال كابل لتعزيز القوات المسلحة للطالبان. وقد أدلى الأسرى الباكستانيون المحتجزون في أفغانستان باعترافات واضحة بهذا الشأن.

والعدوان الباكستاني إلى جانب الإرهاب والأنشطة ذات الصلة التي تنفذها دولة معينة والتي تمثل تهديداً لأمن المنطقة وتعوق التنمية والتعاون الدولي، أمور ينبغي شجبها وإدانتها ومكافحتها بالتدابير المناسبة. وينبغي أن تعتبر دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية منظمة إجرامية مسؤولة عن هذه الحرب العدوانية، وعن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب.

ونطالب مجلس الأمن مرة أخرى، بأن يعد لجنة للتحقيق بغية التأكد من العدوان الباكستاني في أفغانستان، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عما تتوصل إليه من نتائج. وبالنظر إلى العدوان الباكستاني في أفغانستان بعين الاعتبار، يمكن للمجلس أن يقرر منح أفغانستان تعويضات عن الأضرار المادية والخسائر البشرية ونهب الممتلكات الثقافية نتيجة للحرب العدوانية التي تشنها باكستان منذ نيسان/أبريل ١٩٩٢. ونأمل أن باكستان، وهي المصدر الحقيقي لزعة الاستقرار بما لها من مراكز لتقلين الإرهابيين وتنظيمهم، ولدورها كمصدر للتوترات في المنطقة، ستكون هدفاً لجزاءات يفرضها مجلس الأمن في المستقبل.

وقد اتسمت السنة الماضية، مرة أخرى، بانتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ارتكبتها محور باكستان - طالبان - بن لادن في أفغانستان. ولا تزال عمليات القصف العشوائي، والتطهير العرقي وسياسة الأرض المحروقة، والتمييز ضد المرأة والفضائح التي ترتكب ضد المدنيين، مستمرة دون انقطاع. وقد قدمنا سرداً مفصلاً عن

كذلك نشكر جميع مقدمي مشروع القرار، الذين وصل الآن عددهم إلى ٨٣ بلداً، وكل الوفود التي أيدته.

**السيد بييرس (مصر) (تكلم بالعربية):** قبل عام ألقى

وفد مصر بياناً حول ذات البند الذي تعود الجمعية العامة لبحثه اليوم. ومما يشير الأسي أن عاما كاملاً لم يشهد أدنى قدر من التحسن في الأوضاع الإنسانية للشعب الأفغاني، ذلك الشعب المنكوب الذي ما زال يعاني منذ أكثر من عشرين عاماً من ويلات حروب طاحنة أحالت بلاده إلى مرتفع خصب للإرهاب والإنتحار بالسموم.

إن استمرار النزاع الأفغاني بهذه الصورة من العنف، وبما ينجم عنه من آثار إنسانية مدمرة، هو بمثابة إعلان عن فشل المجتمع الدولي في تجميع الإرادة السياسية القادرة على جمع الأطراف المتحاربة إلى مائدة الحوار والسلم. هذا في الوقت الذي لا تتوقف آثار النزاع في أفغانستان عند حدودها وإنما تمتد وراء هذه الحدود، مهددة جيرانها.

لقد تحالفت ضد الشعب الأفغاني عوامل عديدة لإطالة معاناته، بل وزيادة وطأته. فمن ناحية، استمرت كافة الفصائل في الاقتتال سعياً للوصول إلى الحكم والاستئثار به. ومن ناحية أخرى، ضربت البلاد موجة من الجفاف هي الأسوأ من نوعها منذ ٤٠ عاماً. وقد أدت تلك العوامل مجتمعة إلى تفاقم أزمة اللاجئين الأفغان، الذين يقف مئات الآلاف منهم على أبواب دول مجاورة طلباً للغوث والملاجئ من دائرة العنف في بلادهم. ذلك في الوقت الذي تواصل فيه وكالات الأمم المتحدة للإغاثة إطلاق النداءات لتدبير الموارد المالية اللازمة لتوفير الإمدادات الغذائية العاجلة لهؤلاء اللاجئين من المدنيين العزل.

وإذ تعرب مصر عن الأسي للظروف الإنسانية شديدة السوء التي يمر بها أبناء الشعب الأفغاني، وخاصة اللاجئين منهم، فإنها تناشد المجتمع الدولي ككل، العمل على

العاملين في سفارتها في كابل منذ عدة سنوات، وفرضت المملكة قيوداً شديدة على أنشطة ما يسمى بسفارة الطالبان في الرياض.

وما فتئت وسائط الإعلام الدولية تتردد أن ٩٠ في المائة من أراضي أفغانستان خاضعة لسيطرة الطالبان. والحقيقة عكس ذلك تماماً. ففي المناطق المحتلة، هناك مقاومة مسلحة ضد الطالبان وحلفائهم، تمتد على ٢٥ في المائة من أراضي أفغانستان على الأقل. وبالنسبة لبقية البلاد، فالأمن فيها يماثل الأمن في السجون، والسلام أشبه بسلام المقابر. وعلى الرغم مما قاله الممثل الذي تكلم قبلي، فإن جميع مدارس البنات قد أغلقت، وحتى المعاهد التقنية لم يعد لها وجود. فالترعة الظلامية مادياً وروحياً هي السمة البارزة للطالبان.

وليس لدى دولة أفغانستان الإسلامية سوى مشاعر أخوية تجاه شعب باكستان. إن المجلس العسكري وجهاز الاستخبارات - وهو دولة داخل دولة - هما اللذان يسيطران على الدبلوماسية الباكستانية وينفذان معاً سياسة العدوان ضد أفغانستان، التي كانت عضواً في الأمم المتحدة حتى قبل أن تكون باكستان موجودة.

إلا أن السلطات الباكستانية زعمت مراراً أنها تحافظ على قنوات اتصال معنا. وفي الحقيقة أن شهوراً عديدة قد مرت منذ أن تفضلت الحكومة الباكستانية بإجراء مثل هذا الاتصال. والواضح أنه يجب على باكستان، ولمصلحتها الذاتية، أن تتخلى عن سياستها العدوانية ضد أفغانستان حتى يمكن لمثل هذا الاتصال أن يكون فعالاً في تشجيع السلام ولمصلحة هذين البلدين المتجاورين.

وختاماً، أود أن أعرب باسم دولة أفغانستان الإسلامية عن أصدق تقديرنا للبعثة الألمانية على جهودها المضنية في تنسيق صياغة مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

وعندما نحلل الوضع في أفغانستان لا يمكننا تجاهل التاريخ الذي يسبقه مباشرة. ولقد أسفرت الحملة العسكرية التي أطلقتها قوات الاتحاد السوفياتي السابق في أفغانستان بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٩ عن مقتل أكثر من مليون أفغاني وأجبرت ٥ ملايين أفغاني آخرين على الفرار والبحث عن ملجأ في بلدان مجاورة. وتحولت بلدان ومدن إلى أنقاض وتحول الريف إلى أرض مهملة تكتظ بحقول الألغام. ودمرت البنية الأساسية في البلد، وكنتيجة مباشرة لذلك الغزو استمر عدم الاستقرار يلف المنطقة بيلواه وبتكلفة باهظة على الشعب الأفغاني.

ولقد كانت أفغانستان المعركة الأخيرة الحاسمة في الحرب الباردة. وكانت بمثابة عامل حفاز لإطلاق الطاقات التي أدت في نهاية المطاف إلى إنهاء تلك الفترة المتسمة بالمواجهة. واليوم ثمة ديناميات جديدة غيرت المبادئ الأساسية في العلاقات العالمية. وكان من شأن العالم كما نعرفه اليوم أن يكون مختلفا لولا التضحيات الهائلة التي قدمها شعب أفغانستان الباسل من أجل قضية الحرية والعالم الحر.

وبانتهاء الاحتلال السوفياتي، انتظر الشعب الأفغاني بحق أن ينعم بلده بمنح يسوده السلام وإعادة التعمير، وأن يحظى بمعونة ومساعدات خارجية. ولسوء الطالع أن المجتمع الدولي لم يستجب لتوقعات الشعب الأفغاني المشروعة، فوجد هذا الشعب نفسه مهملًا. وبعد أن استخدم المجتمع الدولي الأفغان لتحقيق أهداف استراتيجية معينة، إذا به يتخلى عنهم وهم في أمس الحاجة إلى الدعم الخارجي والمشاركة الخارجية لكي يعيدوا بناء ما تحطم من حياتهم. ولا يزال الشعب الأفغاني حتى اليوم مهملًا ومضطربًا لمواجهة أقسى الظروف من أجل مجرد البقاء.

وترجع أصول الصراع الدائر في أفغانستان إلى فترة الاحتلال الأجنبي وما أعقبها من إهمال لها على أيدي المجتمع

إيجاد حل عاجل لمشكلة اللاجئين الأفغان، وتمكينهم من العودة طوعية إلى ديارهم والاعتراف بحقهم في العيش في ظل ظروف آمنة ومستقرة.

وأجد من الضروري الإشارة إلى الممارسات التي تتم في أفغانستان باسم الدين، وخاصة اضطهاد النساء وانتهاك حقوقهن. وأود أن أؤكد من هذا المنبر أن الدين الإسلامي بريء من تلك الممارسات. فقد جاء الدين الإسلامي دينا للسماحة والتراحم والمساواة بين البشر جميعا، نساء ورجالا، ولم يجيء دينا للتفرقة والاضطهاد.

إن مصر، إذ تجدد دعوتها للمجتمع الدولي لإيلاء الاهتمام الواجب للقضية الأفغانية، فإنها تدعو كافة الفصائل الأفغانية المتحاربة إلى الاحتكام لصوت العقل والضمير وتقديم مصلحة البلاد على المصالح والأطماع الشخصية الضيقة. كما نعتنم هذه المناسبة للإعراب عن تقديرنا لجهود الأمين العام ومثله الشخصي لأفغانستان لحث كافة الأطراف على الدخول في عملية الحوار ومحاولة إيجاد حل سلمي للقضية الأفغانية.

**السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية):**  
يصادف كانون الأول/ديسمبر هذا العام الذكرى السنوية الحادية والعشرين لغزو الاتحاد السوفياتي السابق لأفغانستان. وكان ذلك الغزو قد تسبب في صراع مأساوي، لم ينته حتى الآن.

ولقد حدث الكثير جدا منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ذلك. فسقط حائط برلين، وأصبح الاتحاد السوفياتي تاريخًا، وتوسع العالم الحر، وتغيرت خريطة العالم، ووصل فجر الألفية الجديدة، وأصبح الأعداء القدامى شركاء. ومع ذلك يظل الضحايا في أفغانستان ضحايا بلا تغيير. ويبقى أسى وآلام شعب أفغانستان بلا نقصان، بينما يستمر عذابه بلا هوادة.

إلى قربنا من أفغانستان، يلزم النظر من هذا المنظور إلى المصاعب التي تواجهنا بوصفنا من بلدان الجوار. أما التصريحات التي تطلق من بعيد فقد يكون أمرها يسيرا، ولكنها تعاني قصورا في تقديرها للظروف الخاصة بأفغانستان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ليلونغ (هايتي).

ونحن ذكرنا من قبل، وأقولها ثانية، إن باكستان هي أكبر مستفيد في العالم من عودة السلام والاستقرار إلى ربوع أفغانستان. وقد اتبعنا بالتالي سياسة حيال أفغانستان تسعى لدعم واستكمال الجهود الدولية المبذولة للتشجيع على التوصل إلى حل سلمي للصراع.

وإننا نقدم التعاون الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، فضلا عن الجهود التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي، اعتقادا منا بأنه لا يمكن أن توجد تسوية للصراع الأفغاني سوى التسوية القائمة على التفاوض. وما زلنا نرى أن الحل يجب أن يصدر عن الأفغان أنفسهم. فلم يقبل الشعب الأفغاني في أي وقت من الأوقات بالحكومات التي تفرض عليه من الخارج. ولا يمكن إنزال حكومة من الخارج بالمظلات على ذلك البلد. ومن ثم فإن الحلول المفروضة من الخارج مآلها الفشل.

وما زلنا مقتنعين بأن من الأفضل لتحقيق السلام الدائم في أفغانستان إشراك كلا الطرفين الأفغانين بدلا من نبد طرف أو آخر. ومن المحتم أن يحافظ المجتمع الدولي على حياده بين الطرفين وعلى نظرتة الموضوعية في تقييم الحالة في أفغانستان. أما الاقتصر على طرف دون آخر فلن يؤدي إلى النتائج المرجوة، بل من شأنه في الواقع أن يطيل أمد الصراع.

ومع أننا ندين بكل قوة جميع أعمال الإرهاب بكافة أشكالها وحجمها ومظاهرها، سواء ارتكبها أفراد أو جماعات أو دول، فإننا لا نتفق مع الرأي القائل إن فرض

الدولي. فلم يوضع مشروع مارشال لمساعدة الشعب الأفغاني. ولم تتضافر الجهود لتهيئة الظروف المؤدية إلى السلام والاستقرار لينعم هذا الشعب بنصيب في اقتصاد بلده. وترتب على ذلك أن تمكّنت القلاقل من أفغانستان، وأخذ أمراء الحرب التقليديون على اختلاف شاكلتهم السياسية وتقلب أحوال ولائهم يحاولون بسط سيطرتهم على أجزاء من أفغانستان. وما فتئ الملايين ممن فروا حتى الآن من أهوال الحرب يعيشون لاجئين في أراض أجنبية. وما برح البلد مفتقرا إلى أي نوع من الهياكل الأساسية، وما زال اقتصاده مدمرا.

وكانت الجهود الدولية المبذولة منذ ذلك الحين لجلب السلام إلى ربوع أفغانستان أقل مما ينبغي وجاءت بعد فوات الأوان. أما أنشطة التشييد الدولية فضئيلة لا تكاد تذكر على أحسن تقدير. ويواصل الشعب الأفغاني في الوقت ذاته الانحدار إلى أعماق جديدة من الفقر والحرمان في مناخ يسوده التقلب وعدم الأمن.

ولقد تحملت باكستان العبء الرئيسي الناجم عن الحرب التي اشتعل أوارها ضد الاحتلال الأجنبي عقدا من الزمان. فأوينا ٤,٥ من ملايين اللاجئين الأفغان خلال الاحتلال السوفياتي وما برحنا ننوء بعبء الصراع الدائر، مع بقاء نيف ومليون لاجئ أفغاني بصفة دائمة في باكستان. ويمثل ذلك أكبر تجمع للاجئين في أي مكان من العالم.

وباكستان عانت أكثر ما عانت طوال العقدين الماضيين من القلاقل في أفغانستان. وما زلنا نشعر بأثرها. لذلك فإن باكستان لا يسعها أن تدير آذانا صماء لما يجري في ذلك البلد من تطورات. وليس أمامنا من خيار سوى التعامل على أفضل نحو ممكن مع الحقائق كما هي على أرض الواقع في أفغانستان، حيث تمسك حكومة الطالبان بزمام الأمور فيما تقارب نسبته ٩٥ في المائة من أراضيها. وبالنظر

ومن الواضح أن المأساة الإنسانية في أفغانستان ستتعمق نتيجة عن الجزاءات الجديدة التي يوشك مجلس الأمن على فرضها اليوم. إذ أن ملايين الأفغان الأبرياء الذين يعانون بالفعل من انتشار أحوال المجاعة على نطاق واسع في بلدهم بسبب الجفاف المستمر فترة طويلة - وهو الأسوأ خلال ٣٠ سنة - سيصبحون أكثر عرضة للحرمان والمشقة حين تنسحب وكالات المعونة التابعة للأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة غير الحكومية من أفغانستان. ووكالات المعونة ومنظمات الإغاثة المحايدة التي تعمل داخل أفغانستان تجمع في رأيها على أن الجزاءات الإضافية لن تسفر إلا عن زيادة سوء الأزمة والمأساة الإنسانية.

وتوقع انهيار شبكة الأمان الدولية يجبر الآن الشعب الأفغاني على مزيد من التشرذم والهجرة. فخلال فترة الـ ٢٣ يوماً المنتهية بـ ١٤ كانون الأول/ديسمبر، دخل باكستان ١٧٧ ٣٢ من اللاجئين الأفغان. وتشير التقارير اليومية إلى زيادة وتيرة التدفق. ويبلغ متوسط عدد اللاجئين الأفغان الذين يفرون من ديارهم بحثاً عن ملجأ في باكستان ٠٠٠ ٣٥ شهرياً. وبصرف النظر عن إخراج المفاوضات الجارية بين الأطراف الأفغانية برعاية الأمم المتحدة عن مسارها، وهي المفاوضات التي بعثت الآمال، فإن الجزاءات الإضافية التي سيحري التصويت عليها ظهر اليوم والواردة في مشروع القرار لن تسفر إلا عن التهديد بإحداث مأساة إنسانية تماثل المأساة التي أعقبت الغزو السوفياتي سنة ١٩٧٩.

إنه لا توجد مطلقاً جزاءات ذكية. ولذا فإننا نتساءل عما إذا كان من الحصافة أو حتى من المستصوب السعي إلى تقديم حفنة من الأفراد إلى العدالة من خلال إخضاع أمة بأكملها للعزلة الدولية السياسية والاقتصادية وللتعاسة. لقد عانى الـ ٢٦ مليون نسمة من الشعب الأفغاني سلفاً من شذائد عقدين من الصراع وقدموا لقضية الحريات تضحيات ليس لها نظير. وهم لا يحتاجون إلى أي مزيد من المقاساة.

الجزاءات سيحقق النتائج المقصودة. فالجزاءات دائماً تفتقر إلى العدالة والإنصاف وتتناقى مع الغرض منها. وقد استهدفت باكستان نفسها بأعمال إرهابية ترعاها جهات خارجية. لذلك نشارك تماماً في التوافق الدولي في الآراء بشأن ضرورة مكافحة هذا الخطر الجسيم الذي يهدد مجتمعاتنا من خلال توثيق التعاون الدولي واتخاذ تدابير منسقة ومركزة تستهدف مقترفي هذه الجرائم، فضلاً عن يؤازروهم.

ولا نرى في الجزاءات أداة مفيدة من أدوات السياسة يمكن استعمالها بدقة كما يستعمل مشرط الجراح، فسكان أفغانستان هم الذين يتحملون العبء الرئيسي للجزاءات وهم الذين سيواصلون تحملها. وهم الذين عانوا وسيعانون عواقب كل من الجزاءات المباشرة وغير المباشرة، سواء الجزاءات المفروضة بالفعل أم التي سيحري فرضها. وبينما قد تُحدث هذه التدابير أو لا تُحدث الأثر المرجو على الحكام، فسيكون لها بالتأكيد أثر ضار على الحالة الإنسانية في ذلك البلد الذي عصفت به الحرب. وليس هذا مجرد تقييمنا نحن، بل هو تقييم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة وتقييم منظمة رصد حقوق الإنسان.

واسمحوا لي بأن أقتبس من تقرير مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية ما يلي:

”إن مستويات الضعف العالية في أفغانستان تضخم آثار نظام الجزاءات التي كانت ستكون إلى حد ما غير ذات أهمية لولا هذه الآثار. لقدرة الأفغان العاديين على تحمل أي نوع من التدهور في حالتهم بعد ٢٠ سنة من الحرب محدودة للغاية، ويمكن أن تترتب على أعمال تبدو غير ضارة آثار خطيرة على أرواح ملايين الأشخاص“.

المعنية بأفغانستان خطة عمل إقليمية لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع من أفغانستان. ويجدونا الأمل في أن يقدم المجتمع الدولي كل الدعم الممكن لهذه المبادرة الهامة. وفي هذا الصدد، يسرنا أيضا أن نلاحظ أن قيادة الطالبان أصدرت أمرا يحظر زراعة زهرة الخشخاش في كل المناطق الواقعة تحت سيطرتها. ومما يتوقف على المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى الشعب الأفغاني من خلال برامج إنمائية بديلة فعالة وشاملة بأن يوفر له وسائل دخل بديلة ومساعدة للاستعاضة عن الحصول لإنهاء اعتماده الاقتصادي على زراعة زهرة الخشخاش وبدون تقديم هذه المساعدة للشعب الأفغاني، لن يكفي الاعتماد على تحريم المخدرات وحده لمنع الاتجار بالمخدرات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل عميق تقديرنا للأمين العام كوفي عنان على ما يبذله من جهود لا تكل في العمل على إحلال السلام الدائم في أفغانستان. وقد عمل الأمين العام وممثلته الخاص بمثابة على وضع حد مبكر للصراع المستمر لفترة عقدين في ذلك البلد الذي دمرته الحرب. وبينما يواصل الأمين العام قيادة الجهود المبذولة لإيجاد حل سلمي للصراع الأفغاني، فإن هذه الجهود للأسف يعوقها مسؤولوا الأمانة العامة الذين يفتقرون إلى القدرة على القيام بتحليل دقيق وتقييم موضوعي للحالة في ذلك البلد، متسببين في إحراج للأمين العام نفسه، كان يمكن تفاديه. وأعتقد أن السيد الإبراهيمي، في تقريره المشهور، قد أكد عن حق على النقائص القائمة في مجال تحليل المعلومات والتقييم في الأمانة العامة.

وهذا ليس أمرا جديدا ولا مدهشا. فإنه كثيرا ما تُقدّم لنا تقارير ووثائق من الأمانة العامة إما غير مكتملة أو متحيزة، ولم تنل أبدا تأييدا شاملا من الحكومات الأعضاء بدون التمحيص الدقيق والمناقشة. ولذا، فإنه ليس

ويطلب منهم الآن أن يقبلوا مزيدا من الأعباء التي ستزيد حتما من سوء الحالة الإنسانية الحادة فعلا في أفغانستان.

ويساورنا القلق أيضا من أن من المرجح أن يكون للنهج المتبع في فرض الجزاءات أثر سلبي على مبادرة السلام المقدمة من الممثل الشخصي للأمين العام، السيد فرانسيس فندريل، التي لا تزال في طور الولادة. ونحن نتطلع إلى عودته إلى نيويورك في الأسبوع الأول من شباط/فبراير، كما كلفته مجموعة "الستة زائد اثنان" ومجلس الأمن، ليقدم تقييما لجهوده الجارية لتشجيع إيجاد حل للصراع الأفغاني. والاتفاق الأخير الذي ضمنه من الطرفين الرئيسيين على البدء في المفاوضات قد يكون تماما أول ضحية لنظام الجزاءات الجديد. وهذا التعهد المكتوب الذي حصل عليه السيد فندريل من كلا الجانبين المتحاربين وارد في رسالة الأمين العام الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/55/548)، التي تتضمن النص بصيغته التي اتفق عليها الطرفان.

وبعبارة أخرى، فإن هذه الخطوة المتهورة التي تتخذ اليوم لن ينتج عنها إلا حرق عملية السلام، التي بدأها الأمين العام عن طريق ممثله الشخصي بنية حسنة وبكل الإخلاص. وفي ظل هذه الظروف، قد يتضح أن الأمل في أن تؤدي بعثة السيد فندريل للسلام إلى تحقيق بعض النتائج في غير محله تماما. وكنا نتوقع أن يقدم المجتمع الدولي الدعم لعملية السلام هذه وأن يحرص على تفادي اتخاذ خطوات أو تدابير من شأنها أن تقوضها. والتدابير التي يقوم باتخاذها مجلس الأمن اليوم هي في الأساس ناتجة عن نفعية سياسية وليست قائمة على اعتبار السلام والاستقرار في المنطقة أو الحالة الإنسانية في باكستان. وهي لم تخدم إلا الأهداف الذاتية الضيقة لحفنة من أصحاب المصالح المكتسبة.

وهناك على الأقل تطور واحد يمكن أن ننظر إليه بدرجة من الارتياح. فقد بدأت مجموعة "الستة زائد اثنان"

هذه الرسالة من الجمعية العامة لا يمكن إلا أن تزيد من تعقيد احتمالات إقرار سلام دائم في أفغانستان. وليست هذه بالتأكيد، نية الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة.

لهذه الأسباب، فإن باكستان قررت أن تنأى بنفسها عن مشروع القرار A/55/L.62/Rev.1. ونحن لا نطالب بالتصويت، حتى يتسنى اعتماده من الجمعية العامة بتوافق الآراء. ولكن، ختاماً، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب بالنيابة عن حكومتي عن عميق تقديرنا وامتناننا لجميع الوفود التي أبدت دعمها وتفهمها لموقفنا خلال المناقشات بشأن مشروع القرار - ولقد كان هناك عدد ساحق من هذه الوفود. ونحن ممتنون بما امتنان لمشاركتهم وتعاونهم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.62/Rev.1 والمؤلف من جزأين. الجزء ألف معنون "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين". والجزء باء معنون "المساعدة الدولية الطارئة لإحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها".

وأود أن أعلن أنه منذ الإعلان عن مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي المشروع: أوروغواي، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، كوستاريكا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار A/55/L.62/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.62/Rev.1 (القرار ١٧٤/٥٥).

واردا على الإطلاق تقديم تأييد شامل لتقرير الأمين العام بشأن المسألة المعروضة علينا اليوم.

ونحن نشعر بخيبة الأمل من تقرير الأمين العام عن أفغانستان إذ أنه بدلا من أن يكون موضوعيا وشاملا، جاء متحيزا من حيث المحتوى والقصد معا.

إنه يعكس آراء الذين يصرون على النظر إلى الموقف في أفغانستان من زاوية معوجة. إن التقرير لا يمثل الصورة كاملة، وعلينا أن ننظر إلى الموقف نظرة كلية وموضوعية. فالأمم المتحدة لا تستطيع، ولا ينبغي لها، أن تأخذ جانبا في أي صراع، لا سيما عندما يكون واضحا أن جانبا بعينه ليس مسؤولا تماما عن الظروف السائدة في هذا البلد. ونأمل أن الأمانة العامة، في المستقبل، ستلبي المتطلبات الأساسية للموضوعية والحياد.

أود الآن أن أعلق بإيجاز على مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في الوثيقة A/55/L.62/Rev.1. إن وفدي قد قدم عددا من المقترحات البناءة للمساعدة في تحقيق شبه توازن في النص. وبعض هذه المقترحات قد قبل، بينما لم يقبل عدد من المقترحات الأخرى. إننا نشرك تماما مشاعر القلق فيما يتعلق بأوجه التطرف التي يرتكبها طرف أو آخر في الصراع الدائر في أفغانستان. نحن لا نتهاون بشأنها. ولكن يتوجب علينا أن نشير إلى أن مشروع القرار يضع المسؤولية الأساسية عن الآفات المتراكمة المتعلقة بالحالة في أفغانستان طوال الـ ٢١ عاما الأخيرة، على عتبة طرف بعينه.

وهذه النقيصة الكامنة في مشروع القرار ستقوي فحسب من تصور أحد الطرفين أنه ضحية تفرقة غير عادلة، بينما ستشجع الطرف الآخر على إطالة أمد الصراع، اعتقادا منه بأنه، مع الدعم الخارجي، سيخرج منتصرا في النهاية. إذن فماذا يحدث؟ سيطول أمد الصراع. وغني عن البيان أن

الجمعية العامة تدعو إلى إنفاذ إجراءات لنظام شامل وفعال للإدارة الأمنية للعاملين في منظومة الأمم المتحدة سواء على مستوى المقر أو المستوى الميداني، بما في ذلك تعزيز مكتب منسق الأمم المتحدة للأمن.

وعمقتضى قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٤ بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٤٩/٥٤ بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، اللذين اعترفت فيهما الجمعية بالحاجة إلى استعراض ترتيبات السلامة والأمن القائمة لموظفي الأمم المتحدة، اقترح الأمين العام، في تقريره للجمعية العامة (A/55/494)، عددا من التدابير لتحسين سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وتستجيب تلك التدابير بشكل ملائم لمشروع القرار A/55/L.64. وتقرير الأمين العام، إلى جانب المقترحات من أجل موارد إضافية، هو حاليا قيد النظر في اللجنة الخامسة في إطار البند ١١٧ من جدول الأعمال، المعنون "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١"، والبند ١٢٣ من جدول الأعمال، المعنون "إدارة الموارد البشرية".

ولذلك إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/55/L.64، فلن يؤدي إلى متطلبات إضافية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ زيادة على تلك التي أبلغ الأمين العام بها الجمعية العامة بالفعل في تقريره الوارد في الوثيقة A/55/494، الذي، كما أشرت قبل لحظة، تنظر فيه اللجنة الخامسة حاليا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/55/L.64. أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار أصبحت البلدان التالية مقدمة لمشروع القرار A/55/L.64: بلغاريا وبيلاروس وتوغو والجمهورية التشيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحتتم نظرها في البند الفرعي (د) من البند ٢٠ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٦ من جدول الأعمال.

**البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)**

**تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة**

**مشروع القرار (A/55/L.64)**

**(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادي البلدان أو المناطق**

**مشروع القرار (A/55/L.66)**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرارين المعروضين عليها في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال وبند الفرعي (ب).

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/55/L.64، المعنون "سلامة وأمن أفراد المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة".

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد بير فيليب** (مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): قبل أن يتم البت في مشروع القرار A/55/L.64، أود أن أبلغ الأعضاء أنه بموجب أحكام الفقرات ١٥، ١٧، ١٨ من المنطوق، فإن

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت النقاش حول هذا البند في جلستها العامة الثمانين، المنعقدة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.33/Rev.1، المعنون "بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا". أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية مقدمة لمشروع القرار A/55/L.33/Rev.1: الاتحاد الروسي وأستراليا وإكوادور وألمانيا وبليز وبيرو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والسلفادور وشيلي وغيانا وفنلندا وكندا وكوستاريكا ولكسمبرغ ونيكاراغوا وهولندا واليابان واليونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.33/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.33/Rev.1 (القرار ١٧٧/٥٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.42/Rev.1، المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيء ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية". أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار أصبحت إندونيسيا مقدمة لمشروع القرار A/55/L.42/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.42/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.42/Rev.1 (القرار ١٧٨/٥٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٣ من جدول الأعمال.

السابقة وجورجيا وغابون وغيانا وغينيا وكرواتيا وكولومبيا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.64؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.64 (القرار ١٧٥/٥٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/55/L.66، المعنون "تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها". أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار أصبحت بوركينا فاسو مقدمة لمشروع القرار A/55/L.66.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.66؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.66 (القرار ١٧٦/٥٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرتنا في البند ٢٠ من جدول الأعمال وبنده الفرعي (ب).

البند ٤٣ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيء ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

مشروع القرارين A/55/L.33/Rev.1 و A/55/L.42/Rev.1

تقرير اللجنة الخامسة (A/55/694 و A/55/695)

فيه بذكرى مرور خمسة وعشرين عاماً على توقيع وثيقة هلسنكي الختامية. ونظراً لاستناد عملية هلسنكي التي تلت ذلك إلى مفهوم عريض للأمن والاستقرار يشدّد دائماً على دور الفرد وأهمية احترام حقوق الإنسان، فإنها تعتمد اعتماداً كبيراً، ويقدر كبير من النجاح، على التعاون بين الدول المعنية.

واليوم، بعد انقضاء ٢٥ عاماً، لا يزال للتعاون بين الدول، فضلاً عن التعاون بين المنظمات الدولية، أهمية حيوية في المحاولات المبذولة لحل مشاكل الأمن والاستقرار المتبقية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أشارت وزيرة خارجية النمسا، نيتا فيريرو - فالدر، في بيانها خلال المناقشة المتعلقة بهذا البند بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، بوصفها الرئيسة الحالية للمنظمة، إلى أن الدول الأعضاء تتحمل على وجه الخصوص المسؤولية عن كفالة التنسيق الملائم وكفاءة استخدام الموارد والتوزيع المناسب للعمل بين مؤسسات الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

لذلك كان تحسين التعاون وتعزيزه مع المنظمات الشريكة، ولا سيما الأمم المتحدة، أحد الأهداف الرئيسية التي تنشدها الرئاسة النمساوية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد تمثل الموضوع الذي دار حوله اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة المعقود في فيينا بتاريخ ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من حيث التفاعل والتكامل بين آليات الاستجابة السريعة للصراعات الدولية.

وفي هذا الصدد، تود النمسا من جديد أن تعرب عن تقديرها لمشاركة نائبة الأمين العام لويز فريشيت في ذلك الاجتماع. بل لقد كان البيان الرئيسي الذي ألقته نائبة الأمين العام في اجتماع فيينا الوزاري ذروة عام من التعاون

البند ٢٩ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

مشروع القرار (A/55/L.69)

التعديل (A/55/L.70)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت النقاش حول هذا البند في جلستها العامة التاسعة والثلاثين المنعقدة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

أود أن أبلغ الأعضاء بتصويب أجرين على النص الانكليزي لمشروع القرار A/55/L.69. ففي السطر الرابع من نهاية الفقرة ١٥، ينبغي تعديل عبارة "رئيس" لتصبح "رئيسي".

أعطي الكلمة لممثل النمسا ليعرض مشروع القرار A/55/L.69.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بصفتي ممثلاً لرئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك لعرض مشروع القرار A/55/L.69، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا"، نيابة عن مقدميه البالغ عددهم ٣٧ والوارد ذكرهم في الوثيقة. بالإضافة إلى ذلك، فقد انضمت الدول التالية إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا والبرتغال وجمهورية كوريا والدايمرك وكندا ولاتفيا وموناكو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ويوغوسلافيا واليونان.

واسمحوا لي بأن أؤكد ونحن نقرب من نهاية الرئاسة النمساوية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن النمسا فخورة بأن أتيحت لها فرصة القيام بهذه المهمة هذا العام الذي نحتفل

في أوروبا ومعاييرها، فضلاً عن استعدادها للتعاون مع المؤسسات الأوروبية ومع جيرانها.

وكما كان الحال في الأعوام السابقة، يقدم الجزء الرئيسي من مشروع القرار بعد ذلك معلومات عن التطورات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال العام الماضي، وخاصة فيما يتعلق بالصراعات الإقليمية التي تعنى بها الأمم المتحدة بنشاط أيضاً. ولا حاجة بي إلى الدخول في التفاصيل، ولكني أود بمجرد التوضيح أن قائمة التطورات هذه بطبيعة الحال ليست شاملة.

وختاماً أود أن أؤكد فيما يتعلق بالإجراءات أن النمسا حذت حذو الدول التي سبقتها في رئاسة منظمة الأمن والتعاون، التي اعتمدت على الأساليب اللغوية المستخدمة في المنظمة والمقبولة لدى الدول الأعضاء فيها. ويجري تعديل هذه الأساليب في الجمعية العامة بانتظام، وسوف يصدر التعديل المقابل في وقت لاحق.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب الموجز عن امتناني الشخصي للمساعدة التي تلقيتها من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومن العضوين الآخرين في المجموعة الثلاثية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رومانيا والنرويج، على مدى العام بأكمله.

وفيما يتعلق بتنسيق مشروع القرار، أود أن أعرب عن شكري لجميع الوفود التي شاركت في المشاورات التي جرت سواء في فيينا أو هنا في نيويورك على مقترحاتها وما أبدته من مرونة وصبر، وكلها كانت أموراً ضرورية من أجل إعداد هذا النص.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان ليعرض التعديل الذي أدخل على مشروع القرار A/55/L.69، الوارد في الوثيقة A/55/L.70.

الباعث على الارتياح الشديد بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقد أعربت النمسا بوصفها الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مراراً في مجلس الأمن عن امتنان المنظمة للتعاون الطيب القائم بينها وبين الأمم المتحدة في مختلف البعثات الميدانية في منطقة منظمة الأمن والتعاون. وأود في هذا السياق أن أعرب أيضاً عن تقديري للأفراد الكثيرين من العاملين لدى كلتا المنظمتين في الميدان والذين ثبتت قيمة التعاون الوثيق القائم بينهما يوماً بعد يوم.

واسمحوا لي الآن بالانتقال إلى مشروع القرار المعروض علينا. من الواضح أن النص يتسم بذات الهيكل والمنهجية كما في السنوات السابقة، وسأكتفي لذلك بإبداء ملاحظات وجيزة للغاية.

يرحب مشروع القرار في عدة أحكام بالتعاون الممتاز بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون، كما أسلفت القول لتوي، ويعرب عن أمله في أن تستمر هذه العملية في المستقبل.

ويعرب الحكمان الجديان الواردان في الفقرتين ٥ و ٦ عن التأييد للمبادرات التي اضطلعت بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مؤخراً فيما يتعلق بتعزيز دور الفرد وحمايته، ومنها، في جملة أمور، مكافحة مختلف التهديدات الأمنية الخطيرة العابرة للحدود الموجودة اليوم في منطقة المنظمة.

وبالنظر إلى التطورات الإيجابية التي طرأت على جنوب شرقي أوروبا، ترحب الفقرة ٨ بانضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وتشني على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للالتزامها بمبادئ منظمة الأمن والتعاون

لو كانت غير قائمة على الإطلاق، كيف يمكن للمرء أن يعلل وجود الفقرتين ١٥ و ١٦ من المنطوق في مشروع القرار؟

واسمحوا لي الآن بأن أعرض تعديل وفد جمهورية أذربيجان الوارد في الوثيقة A/55/L.70 على مشروع القرار A/55/L.69، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا". للأسف، أصبح تقليداً أنه بات يتعين على وفد أذربيجان أن يقدم، السنة تلو السنة، تعديلاً على مشروع القرار المتعلق بهذا البند. والتعديل الذي نقترحه يعيد إلى حد كبير تكرار صيغة القرار ١٤/٤٩ الذي اتخذته الجمعية العامة دون تصويت بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. فالفقرة ٨ من منطوق ذلك القرار تنص على أن الجمعية العامة:

"تؤيد كل التأييد الأنشطة التي يضطلع بها المؤتمر بهدف التوصل إلى تحقيق حل سلمي للصراع في منطقة ناغورني كاراباخ وما حولها في الجمهورية الأذربيجانية وتخفيف حدة التوتر بين جمهورية أرمينيا والجمهورية الأذربيجانية، وترحب بالتعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر في هذا الصدد".

وأريد أن أدلي بتعليقين في هذا الشأن، التعليق الأول فني. ففي عام ١٩٩٤، كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تسمى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وتعليقي الثاني تعليق موضوعي. فكما يرى الأعضاء عندما يقارنون بين التعديل والفقرة ٨ من منطوق القرار ١٣/٤٩، فإن نص الصيغة المقترحة أكثر ليونة ولا يذكر الطرف الآخر في الصراع، جمهورية أرمينيا.

وأسباب طرح هذا التعديل لا تزال صحيحة وهامة. إنها مسألة مبدأ. فمصالح بلدي وسيادته ووحدة أراضيه تتأثر تأثراً مباشراً. والفقرتان ١٥ و ١٦ من منطوق مشروع

السيد كوليف (أذربيجان) (تكلم بالروسية): قبل أن أعرض التعديل المقدم من وفد أذربيجان، اسمحوا لي بأن أتطرق إلى مسألة هامة لها صلة مباشرة بالبند المعروض علينا.

يعرب وفد أذربيجان عن عميق أسفه لأن البيان الذي أدلت به الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الجلسة العامة المعقودة بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، كما جرى في العام الماضي، تناول طائفة عريضة من المسائل التي تواجهها منظمة الأمن والتعاون ولكنه لم يشر إلى مشكلة خطيرة تعكف المنظمة المذكورة على التصدي المباشر لها، وهي الصراع بين أذربيجان وأرمينيا في منطقة ناغورني-كاراباخ وحولها بجمهورية أذربيجان. ونتيجة لهذا الصراع، لا يزال ٢٠ في المائة من أراضي بلدي - وليس من أراضي أرمينيا - خاضعا للاحتلال. وأذربيجان هي الدولة الوحيدة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وأؤكد على هذا - التي تحتل أراضيها دولة أجنبية. وبلدي، وليس أرمينيا، لا يزال مضطراً إلى التصدي للحالة الإنسانية الطارئة التي سببت نزوح مليون لاجئ ومشرّد.

ويذكر تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمشردين في الداخل، أن عدد المشردين في أذربيجان من أعلى الأعداد في العالم، وإن واحداً من بين كل سبعة أشخاص تقريباً مشرد أو لاجئ. وهذه المعلومات واردة في الوثيقة E/CN.4/1999/79/Add.1.

علاوة على ذلك، وفي انتهاك صارخ للأحكام ذات الصلة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، بدأت أرمينيا بوضع سكان في أراضي أذربيجان المحتلة بغرض تغيير الوضع السكاني في منطقة الصراع لصالحها. ولذلك، أود أن أعرف، إذا كانت الرئيسة الحالية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لم تتناول هذه المشكلة الحادة وتتصرف كما

طلب إجراء تصويت مسجل.  
أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جيبوتي، إكوادور، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، موريشوس، المكسيك، المغرب، عمان، باكستان، بيرو، قطر، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سورينام، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فتزويلا، اليمن.

المعارضون:

أرمينيا.

المتنعون:

أندورا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بلجيكا، بليز، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، الكونغو، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، مصر، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، أيرلندا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موريتانيا، موناكو، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سان

القرار A/55/L.69 اللتان تتصلان بهذه المشكلة تختلفان أيضا من حيث الجوهر عن الصيغة التي اعتمدها الجمعية العامة في الدورات الخمس السابقة. ومع ذلك، فإن وفد أذربيجان، إذ يتصرف بروح الحل الوسط، يقترح تعديله ليس ليحل محل الفقرتين ١٥ أو ١٦ من المنطوق، وإنما كفقرة جديدة في المنطوق. وأود أن أعرب عن امتناننا لبعثة النمسا الدائمة على جهودها الرامية إلى تلبية شواغلنا.

إن سيادة أذربيجان ووحدة أراضيها أكدهما المجتمع الدولي مجددا وتكرارا، وأكدهما مجلس الأمن في المقام الأول في الفقرات المتعلقة بالصراع بين أرمينيا وأذربيجان: القـرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣). وتقارير الأمين العام السابقة وتقريره الحالي بشأن هذا البند من جدول الأعمال، في الوثائق A/50/564 و A/52/450 و A/53/672 و A/54/537 و A/55/98، تذكر بوضوح أيضا أن ناغورني كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان. وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أنه، كما يتضح من النقاط التي طرحتها، أكد ثلاثة من مكونات الأمم المتحدة - الجمعية العامة، ومجلس الأمن والأمين العام - مجددا سيادة بلدي ووحدة أراضيه.

معروض على الأعضاء تعديل صغير ذو أهمية حيوية لبلدي ولستقبله. فبالنيابة عن حكومة جمهورية أذربيجان، أناشد الدول الأعضاء أن تتخذ موقفا يقوم على المبدأ وتصوت لصالح التعديل الوارد في الوثيقة A/55/L.70.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.69 وفي التعديل المقترح إدخاله عليه الوارد في الوثيقة A/55/L.70.

ووفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، يصوت على التعديل أولا. فلذلك ستبت الجمعية أولا في التعديل المعمم في الوثيقة A/55/L.70.

باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغ، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تزايا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فزويلا، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا.

المعارضون:

أرمينيا.

اعتمد مشروع القرار A/55/L.69، بصيغته المعدلة، بأغلبية ١٤٧ صوتاً مقابل صوت واحد (القرار A/55/L.69).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن للممثلين الراغبين في التكلم تعليلاً للتصويت على القرار الذي اتخذ تـوا. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد سميث** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالانكليزية): أولاً، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لوفد النمسا على عمله في إعداد القرار الذي صوتنا عليه تـوا. وثانياً، فيما يتعلق بالتعديل الذي اقترحتهُ أذربيجان، أود أن أذكر أن تصويت وفد بلدي مؤيداً للتعديل لا يمس بنتيجة المفاوضات بشأن تسوية الصراع في ناغورني كاراباخ.

**السيد رشدي** (مصر) (تكلم بالعربية): هذا بيان

موجز لإيضاح نخط تصويت مصر على التعديل المقدم في مشروع القرار A/55/L.69.

مارينو، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، يوغوسلافيا، زامبيا.

اعتمد التعديل بأغلبية ٦٢ صوتاً مقابل صوت واحد، مع امتناع ٦٥ عضواً عن التصويت.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية

الآن في مشروع القرار A/55/L.69 بصيغته المعدلة.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاقتيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة،

الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية العامة.  
تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): لهذا ستقتصر البيانات على تعليقات التصويت أو المواقف.

مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الخامسة تم توضيحها في اللجنة وهي واردة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. وأود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا للفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، توافق الجمعية على ما يلي:

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليق تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

أود كذلك أن أذكر الوفود بأنه أيضا وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، يحدد تعليق التصويت بمدة عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين أننا سنشرع في البت فيها بنفس الأسلوب الذي اتبعته اللجنة، ما لم تبلغ الأمانة العامة بغير ذلك. وهذا يعني أنه حيثما أجريت تصويتات مسجلة وتصويتات منفصلة سنفعل هنا نفس الشيء. والتوصيات التي اعتمدها اللجنة الخامسة دون تصويت آمل أن نشرع في اعتمادها هنا بدون تصويت.

**البند ١٣٨ من جدول الأعمال**

**تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط**

بعد الدراسة الوافية لمشروع القرار المعروض اليوم، فإن وفد مصر قد وجد أنه من الأفضل الالتزام بالنص المقدم من منسق البند وذلك للأسباب التالية.

أولا، يتسق النص مع لغة إعلان قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الصادر في اسطنبول عام ١٩٩٩، بمشاركة طرفي النزاع في ناغورني كاراباخ. كما يتسق النص مع لغة البيان الصادر عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

وثانيا، أن مشروع القرار يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وليس بالبت في أية نزاعات أو خلافات إقليمية.

وثالثا، أن النص المقدم لم ينحز إلى أي طرفي النزاع وإنما اكتفى بالترحيب بجهود المنظمة لتهيئة أجواء الثقة بين الطرفين.

وأود في الختام أن أشير إلى أن نمط تصويت مصر اليوم لا يتعلق بموقفها من نزاع ناغورني كاراباخ.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

**تقارير اللجنة الخامسة**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة في إطار البندين ١٣٨ (ب) و ١٢ من جدول الأعمال. ما لم تكن هناك مقترحات بمقتضى المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن

## (ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

## تقرير اللجنة الخامسة (A/55/68)

تنظر الجمعية في تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بالبند الفرعي (ب) من البند ١٣٨ من جدول الأعمال، المعنون "قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان".

أعطى الكلمة الآن لممثل إسرائيل، الذي يود التكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

**السيد جاكوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):** أود أن أذكر أن إسرائيل تؤيد، من حيث المبدأ، استمرار تمويل وتعزيز عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ولكن بسبب الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرات ٢ و ٣ و ١٤ من المنطوق تعارض إسرائيل مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/681.

وفي هذا الوقت أود أن أوضح بإيجاز بعض الحقائق المتعلقة بحادثة قانا. ما حدث في قانا في نيسان/أبريل ١٩٩٦ كان مأساة قوية، أفضت إلى خسائر في الأرواح وتدمير كبير في الممتلكات. إلا أن سبب هذه الحادثة كان مأساوياً أيضاً. لقد كان السبب هو الأساليب الملتوية التي تمارسها المنظمة الإرهابية، حزب الله، والتي استخدمت المدنيين دروعاً بشرية في اعتداءاتها. بينما إسرائيل لم تعرف بأي حال من الأحوال أنه كان هناك مدنيون لاجئون في المنطقة، وكان حزب الله مدركا تماماً أن أنشطته ستعرض للخطر أرواح مدنيين أبرياء من الجوار.

وكما أشرنا من قبل، فإن هذا الأسلوب البغيض الذي تمارسها العصابات لا يزال يستخدم اليوم في جميع أنحاء العالم. والمؤسف، أنه أصبح أسلوباً لا يزال يستخدمه حزب الله بالتساوق مع عملياته الإرهابية الأخرى، بما فيها أخذ الرهائن، والاعتداءات العنيفة على البعثات الدبلوماسية

للدول والاستهداف المتعمد للمدنيين في الهجمات التي يشنها بالصواريخ.

في هذه الحالة، انطلقت الهجمات بالصواريخ من موقع لا يبعد أكثر من ٣٠٠ متر عن مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في قانا، على أمل أن تؤدي ممارسة إسرائيل لحقها في الدفاع عن النفس إلى الرد بإطلاق النار صوب قانا وتهديد سلامة أفراد الأمم المتحدة والمدنيين في المنطقة. والقرار بإلقاء اللوم على إسرائيل وحدها عن الدمار الذي سببته حادثة قانا مبادرة لم يسبق لها مثيل ومنحازة. وهذا النوع من المبادرات لم يوجه ضد أي دولة عضو أخرى مشاركة في صراع تنتشر من أجله عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

وفي هذا الشأن، أود أن أذكر بالممارسة المعتادة التي تقضي بأن تتخذ القرارات المتعلقة بمسائل الميزانية بتوافق الآراء. وبسبب إدخال عناصر سياسية في القرار، فإن هذه الممارسة المعتادة حرت مخالفتها. أما المسؤولية عن فشل تحقيق توافق في الآراء على هذه المسألة فتقع تماماً على الذين يسعون إلى استغلال كل بند مدرج في جدول الأعمال لتحقيق أهداف سياسية.

فهذه الأسباب، ستصوت إسرائيل معارضة الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرات ٢ و ٣ و ١٤ من المنطوق، وإذا ما أبقى على هذه الفقرات فستصوت إسرائيل معارضة مشروع القرار في مجموعه.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ١١ من تقريرها. ومشروع القرار بعنوان "تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان".

طُلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار والفقرات ٢ و ٣ و ١٤ من منطوقه.

هل هناك أي اعتراض على ذلك الطلب؟ ليس هناك الممتنعون: اعتراض.

أُطرح للتصويت الآن الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرات ٢ و ٣ و ١٤ من المنطوق، التي طلب إجراء تصويت منفصل عليها.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني

دار السلام، بوركينافاسو، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، غابون، غامبيا، غيانا، هايتي، هندوراس،

الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا،

ملايف، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب

أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية

توزانيا المتحدة، فتزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا. المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، الولايات المتحدة الأمريكية.

أندورا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لايفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغوا، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، يوغوسلافيا.

أُبقي على الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرات ٢ و ٣ و ١٤ من المنطوق بأغلبية ٨٥ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٤٧ عضوا عن التصويت.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أُطرح الآن مشروع القرار في مجموعه للتصويت. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا،

البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، كمبوديا، الكامبيرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية

التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غيانا، هايتي،

العامة للتمويل بغية توجيه ادعاءات ضد دولة عضو ليس صحيحا من الناحية الإجرائية. لقد عارضنا القرارات ٢٢٧/٥٣ و ٢٣٧/٥٢ و ٣٣٣/٥١ في السنوات السابقة. والقرار ٢٦٧/٥٤ في أوائل هذا العام لأنها احتوت على فروع تتطلب من دولة عضو أن تدفع نفقات مترتبة على حادثة قانا التي وقعت قبل سنوات عديدة. وهذه القرارات لم تتخذ بتوافق الآراء.

وبعد إنشاء الأمم المتحدة بقليل، الإجراء المتبع هو أن يعرض الأمين العام تسوية المطالبات المترتبة على أية دولة أو دول ويسعى إلى تسويتها. وهذا الإجراء طبق من قبل في الشرق الأوسط ولا يزال مطبقا بالنسبة للمطالبات والأضرار ذات الصلة بحفظ السلام في البلقان. واستخدام قرار للتمويل بغية تشريع تسوية أمر غير ملائم. وهو يضمن الطابع السياسي أيضا على عمل اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وينبغي تجنبه، سواء الآن أو في المستقبل.

**السيد بييرس (مصر)** (تكلم بالعربية): نيابة عن المجموعة العربية، يود وفد مصر، رئيس المجموعة العربية لشهر كانون الأول/ديسمبر الجاري، أن يدلي بالشرح التالي للتصويت على مشروع القرار.

باتخاذ هذا القرار (١٨٠/٥٥) اليوم، تكون هذه هي السنة الخامسة التي تطالب فيها الجمعية العامة إسرائيل بأن تتحمل مسؤوليتها بتسديد المبلغ الواجب عليها من جراء اعتدائها على مقر الأمم المتحدة في بلدة قانا اللبنانية.

إن موقف المجموعة العربية نابع من ثابتين اثنتين. الأولى، عدم السماح بأن تشكل واقعة العمد في الاعتداء على مراكز الأمم المتحدة لحفظ السلام سابقة في تاريخ المنظمة، حيث تقوم الدولة القائمة بالاحتلال بالاعتداء عن عمد على مقر الأمم المتحدة ويطلب من الدول الأعضاء تحمل أعباء هذا العدوان. هذا سوف يرتب على الدول

هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، فترويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٠ صوتا مقابل ٣ أصوات (القرار ١٨٠/٥٥).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في التكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت.

**السيد سميث** (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تؤيد الولايات المتحدة تأييدا قويا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لأنها تواصل جهودها لتنفيذ ولاية صعبة وهامة. ومع ذلك، فإن استخدام قرارات الجمعية

للبيان الأول وخمس دقائق للثاني، وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

**السيد دياب** (لبنان) (تكلم بالعربية): نشكر مندوب مصر على بيانه الذي ألقاه باسم المجموعة العربية. لقد طلبت الكلمة لأرد على ما جاء على لسان مندوب إسرائيل، ولنذكر بسبب اتخاذ الجمعية العامة قرار تمويل قوات حفظ السلام في لبنان مع تعديلاته.

إن هذا القرار لم يأت من العيب، كما يحاول مندوب إسرائيل أن يصوره، إنما هو نابع من مسؤولية فرضتها علينا القواعد والقوانين التي تتبعها في اللجنة الخامسة في تمويل قوات حفظ السلام أينما كانت. والمبدأ الأساسيان هما: أولاً، قدسية مبدأ حماية أمن وسلامة أفراد وطاقم قوات حفظ السلام، وهو الركن الأساسي في تمويل عمليات حفظ السلام. وثانياً، الحفاظ على مبدأ حماية المدنيين في الصراع المسلح، والذي تؤكد تقارير الأمين العام وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

إن خصوصية هذا القرار الذي اتخذناه اليوم ليست كما يصورها مندوب إسرائيل بأنها تهجم من لبنان على إسرائيل، بل بالعكس، إذ اتخذت الجمعية هذا القرار بناء على رسالة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٧ أيار/مايو ١٩٩٦، وترد في الوثيقة S/1996/337. وهذه الرسالة قد أعطت هذا القرار خصوصية مميزة، حيث يقول الأمين العام في رسالته:

”وإنني لأنظر بأشد القلق إلى قصف موقع القوات الفيجية، بنفس الشكل الذي أنظر به إلى أي أعمال عدائية موجهة إلى أي موقع من مواقع الأمم المتحدة لحفظ السلام. غير أن هذه الحادثة هي أخطر شأنًا من كل الحوادث، لأن مدنيين، فيهم

الأعضاء أعباء مالية إضافية غير مبررة ويهدد الوضع المالي لهذه القوات.

الثانية، هي قدسية مبدأ الحفاظ على أمن وسلامة أفراد وطاقم قوات حفظ السلام، وهو الركن الأساسي في تمويل عمليات حفظ السلام. إذ أن أي تساهل في تطبيق هذا المبدأ سوف يبعث برسالة خاطئة إلى الدول التي تخالف قرارات مجلس الأمن، وكذلك قرارات الجمعية العامة، ويسمح لها بالتهرب من مسؤوليتها تجاه سلامة وأمن أفراد وطاقم قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ويسمح لها بتبرير اعتدائها على مقار هذه القوات. وهذا يهدد مهمة هذه القوات ويعوقها عن الوفاء بمسؤولياتها وفقاً لقرارات مجلس الأمن.

إن المجموعة العربية، وشعوراً منها بالمسؤولية، لا يسعها إلا أن تعرب عن قلقها تجاه تجاهل إسرائيل لرسائل الأمين العام للأمم المتحدة التي يطالبها فيها بتسديد المبلغ المتوجب عليها من جراء اعتدائها على مقر الأمم المتحدة في بلدة قانا، والبالغ ٣٣٦ ٢٨٤ ١ دولاراً، مما أدى إلى تسجيل هذا المبلغ ضمن الحسابات المدينة للقوة، وهي تطالب الأمين العام باتخاذ إجراءات إضافية ومشددة لإلزام إسرائيل بمسؤولياتها بتسديد هذا المبلغ.

وبهذه المناسبة ترغب المجموعة العربية أن تتوجه بالشكر والتقدير إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان على الدور الإيجابي الذي تقوم به، كما تعرب لها عن تقديرها للتضحيات الجمة التي تقدمها في هذا المجال.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد. واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن البيان الذي يدلي به ممارسة لحق الرد تقتصر مدته على عشر دقائق

وخامسا، مبدأ الحفاظ على الوضع المالي السليم للقوة لتمكينها من الوفاء بمسؤوليتها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

**السيد يعقوب (إسرائيل)** (تكلم بالانكليزية): أعتقد أنني في بياني السابق أوضحت بصورة كاملة موقف حكومتي إزاء الحادثة التي وقعت في قانا عام ١٩٩٦، ولن أكرر مرة أخرى بياني السابق. ولكن ممثل لبنان تكلم أيضا عن ضرورة وفاء الدول بالتزاماتها وعن التقارير الصادرة عن الأمانة العامة والأمين العام، وأود أن أدلي ببيان في هذا الصدد.

أود أن أذكر بأنه في أيار/مايو من هذه السنة أكملت إسرائيل انسحابها من لبنان، في امتثال كامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). ثم أكد الأمين العام هذا الانسحاب وأقره مجلس الأمن، الذي أشار إليه في قراره ١٣١٠ (٢٠٠٠). ولا بد أن نتذكر أن قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) لا يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية فحسب، ولكن أيضا إلى استعادة السلم والأمن الدوليين وعودة السلطة الحقيقية لحكومة لبنان في هذه المنطقة. وأود أن أذكر أيضا بأن القرار ١٣١٠ (٢٠٠٠) يطلب في الفقرتين ٦ و ٧ إلى حكومة لبنان

”أن تكفل عودة سلطتها الفعلية ووجودها الفعلي في الجنوب، وأن تشرع بصفة خاصة، في أقرب وقت ممكن، في نشر القوات المسلحة اللبنانية على نطاق كبير ... و... أن تكفل إشاعة مناخ يسوده الهدوء في جميع أنحاء الجنوب“.

والآن وقد أوفت إسرائيل تماما بالتزاماتها وفقا لقرارات مجلس الأمن، فإن مسؤولية ضمان السلم والأمن في المنطقة تقع أساسا على عاتق حكومة لبنان. ومن الواضح أن هذا ينبغي أن يشمل منع أعمال العنف والعدوان الموجهة ضد إسرائيل. وقد عجزت حكومة لبنان عن الوفاء بهذا

نساء وأطفال، قد لجأوا إلى مجمع الأمم المتحدة في قانا“ (S/1996/337، الصفحة ١)

إن تشديد الأمين العام في تلك الرسالة على خصوصية وخطورة هذا الحادث هو الذي دفع لبنان ومجموعة الـ ٧٧، ومن ثم هذه الجمعية، إلى اتخاذ هذا القرار، وذلك خاصة للتأكيد على ما يلي: أولاً، واقعة العمد وطبيعة الاعتداء، حيث أن تقرير السيد فان كابين، الذي كلفه الأمين العام بإجراء تحقيق في هذا الاعتداء، والوارد في تقرير الأمين العام، يشير بوضوح إلى واقعة العمد في قصف إسرائيل لمقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وثانياً، حجم الضحايا وحرمة المكان الذي تم الاعتداء عليه. إن الاعتداء الإسرائيلي المتعمد على مقر الأمم المتحدة في قانا قد أدى إلى مجزرة راح ضحيتها أكثر من ١٠٢ من المدنيين اللبنانيين، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ.

وثالثاً، الحفاظ على قدسية مبدأ أمن وسلامة قوات السلام. إن التساهل مع هذه السابقة سيبعث برسالة خاطئة إلى الدولة القائمة بالاحتلال ويشجعها على التمادي في الاستخفاف بأمن قوات حفظ السلام. وهذا سوف ينتج عنه مستقبلاً تعريض مهمة قوات حفظ السلام وحياتة أفرادها والمواطنين المدنيين الذين تحميهم إلى المزيد من الخطورة غير المبررة.

ورابعاً، إن تطبيق هذا القرار هو ضرورة، وذلك حرصاً على مصداقية قرارات الجمعية العامة، حيث أن إسرائيل، وللسنة الخامسة على التوالي، تمتنع عن تسديد المبلغ المستحق عن اعتدائها، وهي ترفض الإجابة على رسائل الأمين العام في هذا الشأن.

**السيد يعقوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):** إنني أدرك تماماً تأخر الوقت، ولا أعتزم أن آخذ وقتاً طويلاً من الجمعية العامة. ولكن ممثل لبنان تحدث عن أعمال العدوان التي ارتكبتها إسرائيل في عام ١٩٩٦. أعتقد أن ادعاءاته التي ليس لها أساس ينبغي أن تقارن بالسجل الحديث لحكومة لبنان فيما يتعلق بتشجيع الأنشطة الإرهابية من لبنان ضد إسرائيل. هذا، كما أعتقد، يفصح أكثر من أي شيء آخر عن مصداقية هذه الادعاءات.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ١٣٨ من جدول الأعمال.

**البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)**  
**تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

**تقرير اللجنة الخامسة (A/55/662)**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** تنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بالبند ١٢ من جدول الأعمال، الذي يتناول فصول تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي أحيلت إلى اللجنة الخامسة.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟  
اعتمد مشروع المقرر.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في فصول تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي أحيلت إلى اللجنة الخامسة؟

تقرر ذلك.

الالتزام، الأمر الذي نتج عنه العديد من الانتهاكات للخط الأزرق. وأخطر هذه الانتهاكات يشمل اختطاف ثلاثة جنود إسرائيليين في ٧ تشرين الأول/أكتوبر؛ ومحاولة تسلل خلايا إرهابية مسلحة تسليحاً ثقيلاً في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر؛ ومقتل جندي إسرائيلي بعبوة ناسفة على جانب الطريق في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وندعو مرة أخرى حكومة لبنان إلى الوفاء الكامل بالتزاماتها ومنع كل الأعمال الإرهابية التي تنطلق من أراضيها وتستهدف دولة إسرائيل.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة لممثل لبنان، الذي يرغب في أخذ الكلمة مرة أخرى ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذكر الوفود بأن البيان الثاني تقتصر مدته على خمس دقائق.

**السيد دياب (لبنان) (تكلم بالعربية):** أعتذر لأخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن كما عودنا مندوب إسرائيل في كل مرة تنضب لديه الحجج يخرج عن الموضوع الأساسي الذي نحن بصدد معالجته، ويقفز إلى موضوع لا علاقة له بعمل هذه اللجنة.

إن انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان لا يتنافى أبداً مع مسؤوليتها عن مجزرة قانا. من هنا نود التأكيد مجدداً على ضرورة أن تتحمل إسرائيل مسؤوليتها التي تملئها عليها قرارات الجمعية العامة وهي الحفاظ على مبدأ حماية المدنيين والحفاظ على حماية وأمن وسلامة أفراد وطاقم قوات حفظ السلام. عندها تكون قد نفذت إسرائيل مسؤوليتها بالنسبة لهذا القرار.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة لممثل إسرائيل، الذي يرغب في أخذ الكلمة مرة ثانية ممارسة لحق الرد.

## برنامج العمل

يشغل الرئيس مقعد الرئاسة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستستأنف صباح يوم الخميس، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، نظرها في البند ٢٧ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية"، والبند ٣٠ من جدول الأعمال، المعنون "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة"، والبند ٥٠ من جدول الأعمال، المعنون "أسباب التزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها"، وذلك بهدف البت في مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية في إطار بنود جدول الأعمال هذه.

وأود التأكيد مجددا على اعترامي أن تتناول الجمعية العامة صباح يوم الخميس كل الأمور المعلقة بشأن بنود جدول الأعمال المخصصة للجلسات العامة للجمعية العامة في هذا الجزء من الدورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.